مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧٣٢٥

الأربعاء، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد كوينلان	(أستراليا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	الأرجنتين	السيدة بيرسيفال
	الأردن	السيد عميش
	تشاد	السيد غومبو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد ندوهونغبريهي
	شيلي	السيد باروس ميليت
	الصين	السيد جاو يونغ
	فرنسا	السيد بيرتو
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	ليتوانيا	السيدة ياكوبونيه
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلاين

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل أستراليا.

في حين أن تشرين الثاني/نوفمبر كان شهراً مشحوناً، فإن مستوى أنشطة المجلس يبين لنا عمق ونطاق الأزمات القائمة في العالم أكثر مما يبيّن فعالية المجلس ذاته – والفعالية هي ما يجب أن يكون محور تركيز المجلس دائماً.

حفظ السلام لا يزال من شواغلنا الأساسية. والحوار التفاعلي غير الرسمي بشأن مالي عالج بشكل مفيد للغاية الحالة الفريدة لبعثة حفظ سلام تعمل لأول مرة في بيئة تهديد غير متسقة حيث لا يوجد سلام لكي يتسنى حفظه عملياً. وحفظ السلام المعاصر يواجه تحديات غير مسبوقة. والفريق الرفيع المستوى المستقل المعني بعمليات السلام الذي أنشأه الأمين العام يُجري تقييماً ضرورياً بعد ١٥ عاماً من الاستعراض الأساسي الذي أنجزه الإبراهيمي. والمجلس قد أجرى حواراً أولياً مفيداً مع الفريق، وإن كنا بحاجة إلى التفكير بشكل أعمق بشأن حفظ السلام، والطلب المتزايد عليه، والصعوبات المتزايدة في إنشاء قوات حفظ السلام وتجهيزها، والتهديد المتزايد الذي يواجهه حفظة السلام. وفي الوقت الذي يُستهدف فيه المدنيون بشكل متعمد كأسلوب للحرب ويضطر السكان إلى النزوح جراء النزاع بأعداد أكبر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية، يجب أن تكون حماية المدنيين في صميم جهودنا لحفظ السلام، ويجب أن تكون بعثات حفظ السلام في وضع يمكنها من استخدام القوة عند الاقتضاء.

ربما كان المجلس قد استغرق في التفاصيل بتركيزه على التنفيذ في حالة سوريا بشأن كل من الأسلحة الكيميائية والمسار الإنساني. والتقدم المحرز بشأن الأسلحة الكيميائية يرجع في المقام الأول إلى إطار الرصد والإبلاغ المنشأ بموجب القرار ٢١١٨ (٢٠١٣). وعلى المجلس الآن أن يتأكد من القضاء التام على برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا وإجراء تحقيق شامل في الادعاءات ذات المصداقية بشأن استخدام الكلور كسلاح من قبل النظام، في انتهاك للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، ومساءلة من يستخدمون عوامل كيميائية في الحرب.

والتحليل الذي يقدمه لنا الأمين العام بانتظام عن تنفيذ القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤)، بشأن المساعدات الإنسانية والحماية في سوريا، مهم. وفي حين أحرز تقدم محدود فيما يتعلق بالوصول الإنساني، فلم يُمتثل لمعظم عناصر القرارين – وخاصة ما يتعلق منها بحماية المدنيين السوريين. وما فتئت الاستراتيجية العسكرية للنظام السوري تستهدف مدنييها بشكل متعمد، والانتهاكات المنهجة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ترتكب على نطاق واسع وبصورة وحشية وروتينية. والولاية بشأن الوصول الواردة في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) تنتهي في أوائل كانون الثاني/يناير ويتعين تمديدها في كانون الأول/ديسمبر. ولا بد لنا من إيلاء اهتمام جدي لما يمكن أن نقوم به إزاء تنفيذ الالتزامات الأكثر شمولاً على جميع الأطراف المحددة في القرار ٢١٣٩ (٢٠١٤).

ومركزية حقوق الإنسان بالنسبة لعمل المجلس تبدو جلية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، قدم المفوض السامي لحقوق الإنسان زيد الحسين إحاطته الإعلامية الأولى للمجلس منذ تعيينه (انظر S/PV.7314). ومن استمع إلى لائحة الاتهام المؤلمة التي قدمها بالجرائم المروعة التي يرتكبها تنظيم الدولة

الإسلامية في العراق والشام وإساءة استخدامه لتعاليم الإسلام ذاتها لن ينساها.

وأستراليا،بصفتها رئيساً، سعت لتحقيق متطلبات المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة للتأكد من أن أعضاء المجلس يمثلون العضوية الأوسع نطاقاً في الأمم المتحدة وأن المجلس يبني شراكات قوية مع الأطراف الفاعلة الأخرى. وبعد الاستماع إلى ملاحظات أعضاء الجمعية العامة على التقرير السنوي للمجلس، أحلنا تلك الملاحظات إلى المجلس مرة أخرى.

وبشراكة مع الأرجنتين، قمنا بترتيب أول إحاطة مفتوحة قدمها رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، وعقدت في قاعة المجلس لكي يتسنى للجميع الاستماع إليها (انظر S/PV.7320). وعملنا بشكل وثيق مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي سواء قبل رئاستنا أو خلالها. وكمجلس، لا بد لنا من بذل المزيد من الجهد لضمان تفعيل تأكيداتنا بالعمل عن كثب مع شركائنا الأفارقة على نحو أفضل. ويمكن أن تكون الزيارات المشتركة وبعثات التقييم وسيلة جيدة لتحسين ذلك.

وفي حين أن المبادرات الثلاث التي تقدمت بها أستراليا خلال رئاستها كانت كل منها قائمة بذاتها، فإن هناك فلسفة مشتركة تقوم عليها. فلا بد للمجلس أن يحقق الاستخدام الأمثل للأدوات المتاحة للتصدي للتحديات التي يواجهها بشكل فعال. والمناقشة المفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب (انظر S/PV.7316) كان من شأنها تمكين العضوية الأوسع نطاقاً في الأمم المتحدة من التركيز على واحد من أخطر التحديات المعاصرة للسلم والأمن الدوليين.

إن الحاجة إلى تضافر الجهود وتنسيقها بغية تقويض قدرات تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة تعد ضرورة حتمية؛ والحاجة الملحة لمكافحة المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومواجهة أيديولوجيات التطرف العنيف ضرورة حتمية أخرى. والبيان الرئاسي S/PRST/2014/23، الذي اعتمد في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، يقدم خطوات عملية للبناء على الزخم الذي تولد عن القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). فالإرهاب المعاصر ليس مجرد تهديد في حد ذاته؛ فهو في أحيان كثيرة يستفيد من النزاعات المحلية أو الإقليمية ويؤججها، وفي غضون ذلك، فإنه يزيد من قوة أثره الفتاك. وعلى المجلس أن يبقي الإرهاب في صدارة جدول أعماله وأن يكفل تنفيذ قراراتنا والبيان الرئاسي الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر.

ومبادرتنا بشأن الشرطة سدت فجوة خطيرة من خلال الإقرار بالأهمية الحيوية لحفظ الأمن في حفظ السلام وبناء السلام وسيادة القانون وحماية المدنيين. والقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، الأول من نوعه على الإطلاق بشأن الشرطة، يهدف إلى تقديم إسهام عملي في تحسين فعالية عمل مكون الشرطة، والإحاطة الإعلامية المشتركة لرؤساء مكون الشرطة ستكون إضافة سنوية هامة لعمل المجلس.

أما المبادرة الأخيرة التي اتخذتها أستراليا فهي تلك المتعلقة بالجزاءات، بالطبع. فالجزاءات أداة حاسمة، وغالباً ما تكون الأداة الوحيدة المتاحة للمجلس، ونحتاج للقيام بعمل أفضل فيما يتعلق بالتنفيذ. والاستعراض الرفيع المستوى الذي أجرته أستراليا بالاشتراك مع السويد واليونان وفنلندا وألمانيا أكد مطالبة الدول الأعضاء بمزيد من التوجيه والمساعدة، والحاجة إلى تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة – حيث يسهم ٢٠ من كيانات الأمم المتحدة في تنفيذ الجزاءات – وبين الأمانة العامة والمؤسسات الأخرى. ونتطلع إلى تأمين اتفاق بشأن قرار للمجلس في الأيام القادمة من شأنه أن يستجيب لتلك الاحتياجات بشكل قاطع.

ختاماً، أشكر جميع الزملاء على تعاونهم وتفاعلهم في تشرين الثاني/نوفمبر. والشهر لم ينته بعد. لكننا أحرزنا بعض التقدم معاً. وربما نحقق مزيداً من التقدم في الأيام القليلة المقبلة.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الآخرين.

السيدة جاكوبوني (ليتوانيا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد أوشكنا على نهاية شهر مشحون آخر، لكن يسرته باقتدار رئاسة لديها شعور واضح بأهمية الغرض والكفاءة والشفافية. وفي غضون هذا الشهر، ركز المجلس في مناقشاته على عدد من القضايا التي ترى ليتوانيا أنها ذات أهمية خاصة.

عقدنا جلسة إحاطة هي الأولى من نوعها مع رؤساء مكون الشرطة (انظر S/PV.7317) واتخذ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) بشأن شرطة الأمم المتحدة. وأسوة بما حدث خلال النقاش مع رؤساء المكون العسكري أثناء الرئاسة الأرجنتينية (انظر S/PV.7275)، أتيح لنا أن نستمع بشكل مباشر إلى قادة المكون الأسرع نمواً في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشأن الجهود الرامية إلى وقف العنف المجتمعي وضمان المساءلة وبناء مؤسسات العدالة الوطنية. وقد شجعنا للغاية أن نسمع قادة الشرطة وهم يؤكدون مجدداً أن حماية المدنيين، وبخاصة النساء والأطفال، هي الأولوية الرئيسية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وكان المجلس متسقاً مع نفسه بتوجيه تلك الرسالة من خلال قراراته الخاصة ببلدان بعينها وقراراته الأفقية. ويتعين على الدول الأعضاء والأمانة العامة على السواء أن تعزز جهودها لكفالة أن تكون قوات حفظ السلام جاهزة ومستعدة للتدخل بشكل ناجع عندما تكون الفئات الأضعف بحاجة إلى الحماية.

والمناقشة التي جرت بالأمس بشأن جزاءات الأمم المتحدة (انظر S/PV.7723) أتاحت لنا فرصة للتفكر ملياً في تطور الجزاءات من مجرد إجراءات عقابية تفرض رداً على عدم الامتثال للالتزامات الدولية. ونحن نتطلع إلى اعتماد مشروع قرار بشأن هذه المسألة في أقرب وقت. وحالياً، وفي أكثر الأحيان، أضحت الجزاءات أداة أكثر شمولاً تهدف إلى مساعدة البلدان على الانتعاش ما بعد النزاع أو في منع الانتكاس إلى النزاع مرة أخرى. ولذلك، يتعين على المجلس أن ينظر في كيفية مواءمة جهوده لضمان امتثال أفضل للجزاءات وتنفيذها.

ومع أن دور عمليات حظر الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول قد يكون فعالاً في وضع البلاد على الطريق نحو التنمية السلمية، إلا أن قدراتها الحقيقية لن تتحقق إلا من خلال بناء القدرات والمساعدة الفنية. ومن المهم للمجلس واللجان ذات الصلة أيضاً أن تكون على اتصال دائم مع بلدان الجوار. فمصلحتها المشتركة في الاستقرار الإقليمي والمعرفة المباشرة بالوضع حيوية الأهمية لاتخاذ جزاءات محددة الهدف وفي وقتها المناسب. أخيرًا، يتعين على لجان الجزاءات أن تنخرط في حوار مستمر مع عضوية الأمم المتحدة الأوسع نطاقا من خلال جلسات الإحاطة المفتوحة والبيانات الصحفية.

وإذ نتطلع إلى الشهر المقبل، سيكون على المجلس أن يتخذ قراراً بشأن تمديد ولايات قضاة المحكمتين الجنائيتين الدوليتين ليوغوسلافيا السابقة ورواندا. وعلى مدار العقدين الماضيين، قدمت المحكمتان إسهاماًت جمة لتطوير القانون الجنائي الدولي ومساعدة النظم القضائية الوطنية في إجراء محاكماتها.

وتمران الآن بمرحلة حاسمة، يهدفان فيها إلى البت على نحو فعال في قضايا لا تزال قيد النظر، بينما تحيلان المهام المعلقة إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية. ومراعاة لذلك، يتعين على المجلس كفالة أن ترهن مواعيد الإغلاق بإنجاز المحاكمات الجارية امتثالا لأعلى معايير النزاهة الإجرائية. ولا يمكن ضمان

ذلك إلا من خلال تمديد الولايات، على نحو ما طلب رئيسا المحكمتين.

في تشرين الثاني/نوفمبر، عقد المجلس مناقشة هامة بشأن التعاون الدولي على مكافحة الإرهاب (انظر S/PV.7316) واعتمد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/23)، الذي كرر التأكيد على القلق الشديد إزاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا، وجبهة النصرة، وغيرهما من العناصر المنتسبة للقاعدة، بالإضافة إلى التأثير السلبي للأيديولوجية المتطرفة العنيفة على الاستقرار في العراق وسوريا وخارجهما. وسيواصل المجلس الشهر المقبل معالجة مسألة الإرهاب المتعددة الأوجه، مع التركيز على المنطقة الأفريقية التي لا تزال واحدة من أكثر المناطق عرضة لانتشار هذا الخطر بشكل متزايد. وعلى النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ (S/2014/9)، تزداد الصورة تعقيدا بسبب زيادة التعاون بين الشبكات الإجرامية والجماعات الإرهابية، ولا سيما في غرب أفريقيا ومنطقة الساحل. وغالبا ما يشمل ذلك الاتجار بالمخدرات والأسلحة والبشر، فضلا عن غيرهما من الأنشطة غير المشروعة، التي تتطلب استجابة فورية ومُعَزّزَةً على جميع المستويات.

أما الحالة في شرق أوكرانيا فتزداد تفاقما، بالرغم من دعوات المجتمع الدولي المتكررة من أجل التوصل إلى حل. وفي الجلسة العلنية المعقودة في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PV.7311)، ردد معظم أعضاء المجلس مخاوفهم التي أعربت عنها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمين العام المساعد توبيرغ – فراندزن بشأن زيادة حدة التوترات، حيث انتقلت قوافل إلى المناطق التي يسيطر عليها الانفصاليون محملة بكميات كبيرة من الأسلحة الثقيلة والقوات عبر الحدود الروسية. ولا تزال انتهاكات وقف إطلاق النار تؤجج النزاع وتزيد من تعريض اتفاقي مينسك للخطر، على غرار ما يسمى بالانتخابات غير القانونية وغير الشرعية التي أجرتها في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر الجماعات المتمردة المسلحة غير القانونية المدعومة من الخارج، على الرغم مما توصل إليه المجتمع الدولي من توافق ساحق في الآراء بشأن ما يمكن لهذه الجماعات أن تلحقه من ضرر بالحل السياسي. ونظرا لاستمرار الجهود الدولية الرامية إلى التوصل إلى حل لا يمكن أن يقوم إلا على أساس احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، ينبغي للمجلس والأمم المتحدة أن يدعما هذه الجهود.

وأخيرا، بما أن هذه الجلسة هي الجلسة الأخيرة للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر هذا، أود أن أشكر أستراليا على هذا الشهر الاستثنائي، وأرحب بأعضاء المجلس المنتخبين حديثا الذين انضموا إلينا الآن. وفي الختام، أتمنى كل النجاح للمجلس في شهر كانون الأول/ديسمبر.

السيد بيرتو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أولا أن أشكركم، سيدي الرئيس، وجميع أعضاء فريقكم على كل ما أنجزتموه من عمل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. لقد كان البرنامج حافلا للغاية، الأمر الذي أعطى الانطباع في بعض الأحيان بأننا نشارك في ماراثون نيويورك هنا أيضا في المجلس، ولكن بوتيرة ليست بنفس سرعة العدائين. لقد أدرتم، سيدي الرئيس، مناقشاتنا بنفس القدر من الدقة والحماس. وفي هذا الصدد، فإن رئاستكم الثانية تجسد لمحصلتكم النهائية الممتازة خلال سنتين في المجلس، والتي نشكركم عليها.

وفي حين تركز وسائط الإعلام على سوريا، والحالة في غزة والقدس الشرقية، ومكافحة الإرهاب – التي ما فتئت أستراليا تحتشد لها بشكل كامل أثناء مدة ولايتها – يجب ألا يغيب عن بالنا أن الأزمات في أفريقيا كانت وستظل موضوعا رئيسيا بالنسبة لمجلس الأمن، حيث يتم الاستثمار فيها بصورة كبيرة من الناحية السياسية ومن خلال عمليات

حفظ السلام، وحيث يمكن لما يفعله المجلس أن يحدث أثرا. وبالتالي، سوف أكرس معظم البيان لهذه المسائل.

إن اجتماع تبادل الأفكار بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي الذي عقده مجلس الأمن في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر، في أعقاب الاقتراح المقدم من إدارة عمليات حفظ السلام، كان ممارسة مبتكرة ومثمرة. وأود أن أتوجه بالشكر للرئاسة والأمانة العامة على وجه الخصوص على النجاح في تنظيم تلك المناقشة التفاعلية غير الرسمية. لقد مكن الاجتماع أعضاء المجلس من معالجة جميع الجوانب – السياسية والمتصلة بالأمن – المتعلقة بالحالة المتوترة في شمال مالي معالجة مباشرة للغاية. وقد أعرب أعضاء المجلس عن توافق قوي في الآراء من أجل مواصلة الضغط على الأطراف في مالي لاستكمال مفاوضات السلام التي تقودها الجزائر بروح من الوفاق من ناحية، ومن أجل اتخاذ كل ما يلزم من تدابير ترمي إلى تعزيز الأمن بالنسبة لأصحاب الخوذ الزرق التابعين للبعثة بدعم من عملية برخان، حتى يتمكنوا من الاضطلاع بولايتهم القوية بشكل كامل لتحقيق الاستقرار في شمال مالي، من ناحية أخرى.

أما المقترحات التي قدمتها الأمانة العامة إلى المجلس في ذلك الاجتماع والموجز الذي أعده الرئيس، فإنها قَيِّمة في مساعدتنا على إحراز التقدم. ونتوقع أن يتضمن التقرير المقبل للأمين العام عن مالي، الذي سيقدمه في أواخر كانون الأول/ديسمبر، معلومات عن تنفيذ التدابير المقترحة. وبعد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يمكننا القول بأن البعثة الآن هي المختبر الثاني لحفظ السلام في إطار بيئة معقدة. وكما فعلنا هذا الشهر بالنسبة لمالي، فإننا في حاجة لأن نتمكن من التفكير بصورة جماعية في طريقة أكثر ابتكارية وتفاعلا وتحديدا على نحو يسمح لعمليات حفظ السلام بالتعامل مع الحالات الجديدة على أرض الواقع. ونرى أن تلك الصيغة التي تم اختبارها في مالي تستحق أن تكون موضع بحث في المستقبل.

وبالانتقال إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، لا تزال العديد من التحديات قائمة بعد مرور عام على دحر حركة ٢٣ آذار/مارس (M-23) – الأمر الذي مثل علامة بارزة بالنسبة للبلد وبالنسبة لسمعة الأمم المتحدة على أرض الواقع. وعلى الصعيد الأمني، في حين مثلت حماية المدنيين وتحييد الجماعات المسلحة أولوية بالنسبة للمجلس، لا تزال العراقيل هي جمود عملية نزع السلاح الطوعي من القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والزيادة المفاجئة في الهجمات العنيفة في منطقة بني – الأمر الذي يبين أن الجهود المتواصلة لتحييد القوات الديمقراطية المتحالفة لم تتحقق بعد – وتأخير تسريح المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ آذار/مارس وإعادة إدماجهم. وعلاوة على ذلك، فإن الحالة السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية تتسم بالتوتر في سياق الحالة الحساسة التي تسبق الانتخابات. ويشعر أعضاء المجلس بالقلق إزاء بطء تنفيذ الإصلاحات التي وافقت عليها الحكومة في سياق الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، الموقع في أديس أبابا، الذي لا يزال يشكل الأساس من أجل التوصل إلى تسوية دائمة للأزمة في منطقة البحيرات الكبرى. وفي ذلك السياق الهش، فإن ما قامت به السلطات في جمهورية الكونغو الديمقراطية عندما طردت رئيس مكتب الأمم المتحدة المشترك لحقوق الإنسان أمر يبعث على القلق.

وسيتيح الاستعراض الاستراتيجي المتوقع في أواخر شهر كانون الأول/ديسمبر فرصة لإجراء تقييم أولي للقرارين ٢٠٩٨ (٢٠١٣) و ٢١٤٧ (٢٠١٤) بشأن الكيفية التي يمكن بها مواصلة تعزيز البعثة. ولا يمكننا أبدا أن نغالي في التشديد على أهمية حماية المدنيين، التي ينبغي أن تكون فعالة وناجعة. ويعد تحييد الجماعات المسلحة أمرا ضروريا، ولكن العودة إلى حالة

الاستقرار المستدام في جمهورية الكونغو الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق دون تنفيذ جمهورية الكونغو الديمقراطية للإصلاحات الضرورية ودون توافر عزم ثابت من جانب الأطراف الموقعة على الاتفاق الإطاري على احترام التزاماتها. وتضطلع البعثة أيضا بدور حاسم.

ويقودني استعراض هاتين العمليتين الرئيسيتين لحفظ السلام، بطبيعة الحال، إلى الإشارة لاستعراض عمليات حفظ السلام التي يقودها الأمين العام. لقد أجرى مجلس الأمن الأسبوع الماضي مناقشات مع أعضاء الفريق المستقل الرفيع المستوى بشأن عمليات السلام، برئاسة السيد راموس – هورتا. وإنه لأمر جيد أن نتوقف لحظة لنفكر في الكيفية التي يمكن بها تعزيز وتكييف أداة – عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية – تعاني أحيانا مما تحققه من نجاح. وفي هذا الصدد، نشكر أستراليا على مبادرتها بتقديم أول قرار للمجلس (القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)) بشأن دور الشرطة في عمليات حفظ السلام. فتلك المبادرة ستقدم إسهاما مفيدا من أجل التفكير في بعد أكثر أهمية وتعقيدا لعملياتنا.

ونتوقع أن يؤدي استعراض عمليات حفظ السلام إلى الخروج بمقترحات ملموسة تهدف إلى تحسين فعالية عمليات حفظ السلام، فيما يتعلق على سبيل المثال بالوفاء على نحو أفضل بما أصبح يمثل المهمة الأساسية، ألا وهي، حماية المدنيين؛ والإسراع بنشر البعثات؛ وضمان ترابط مختلف الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والعناصر المدنية؛ والحد من التوترات فيما يتعلق بقدرات الموارد الحاسمة، مثل الطائرات العمودية والموظفين والتمويل. ونأمل أيضا أن يمكّن الاستعراض من المضي قدما نحو القيام بعمليات أكثر مرونة لحفظ السلام يجري تكييفها مع الأوضاع المحلية، ويتم نشرها تباعا، ويمكن تكييفها عند الاقتضاء، بما في ذلك بوجود استراتيجية خروج محددة بوضوح. وستسهم فرنسا في الأشهر المقبلة في تلك المناقشة، هنا وفي باريس، حيث إن سلطاتنا تدرس الموضوع وعلى استعداد لدعم عملية الاستعراض.

وفي الختام، أود أن أنتقل إلى مسألة يعتز بها وفدي أيما اعتزاز؛ إنها مسألة حقوق الإنسان في العمل اليومي لمجلس الأمن. وفي هذا الصدد، نرحب بحضور مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد، في الاجتماع الأخير بشأن العراق (انظر S/PV.7314)، وبالبيان المميز الذي ألقاه في تلك المناسبة. ونتفق مع تحليله بشأن الحاجة إلى مكافحة خطاب داعش الدموي. ونؤيد نداءه إلى السلطات العراقية للاعتراف باختصاص المحكمة الجنائية الدولية. فقد كان التفاعل بين المجلس ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الجديد مثمرا للغاية، ونأمل أن يستمر.

وقريبا سيتولى المجلس حالة حقوق الإنسان في كوريا الشمالية، حيث قررت الجمعية العامة أن تحيل إلينا تقرير لجنة الأمم المتحدة للتحقيق بشأن حقوق الإنسان في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، برئاسة القاضي كيربي. فالجرائم الوارد وصفها في التقرير، كما أعربت عنها لجنة التحقيق، ”لم يسبق لها مثيل في العالم اليوم“. إنها جرائم قد تشكل جرائم ضد الإنسانية. ويجب ألا يتنصل المجلس من مسؤولياته، ويجب أن يكون على أهبة الاستعداد للنظر في محتوى ذلك التقرير واستنتاجاته.

وأود أن أختتم كلمتي بتوجيه الشكر لكم مرة أخرى، عزيزي غاري، على رئاستكم. وستحمل تشاد الشعلة في كانون الأول/ديسمبر، كما فعلت فرنسا نفس الوقت من العام الماضي. ونحن الآن على علم بأن المجلس يمكنه أن يعمل بجد في الفترة بين أعياد الميلاد والسنة الجديدة، وهو ما لا يمثل بالضرورة أفضل نموذج ينبغي اتباعه. ويتمنى بلدي كل النجاح لتشاد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): للأسف، لا يوجد نموذج جيد يُحتذى في العالم الذي نعمل فيه.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستهل بياني بتهنئتكم، سيدي الرئيس، والوفد الأسترالي على نجاح رئاستكم للمجلس خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. فعلى الرغم من أنه كان شهرا حافلا بدرجة غير عادية، أُنجزت أعمال المجلس بكفاءة بفضل قيادتكم القديرة والعمل المثالي الذي اضطلع به فريقكم، والذي أرى أنه يرسي معيارا جديدا.

لقد حافظ المجلس طوال الشهر على يقظته فيما يتعلق بمختلف المسائل الإقليمية، بما في ذلك سوريا والعراق وجنوب السودان. كما استكشفنا أفضل السبل لاستخدام الأدوات الموجودة تحت تصرف المجلس، وفي المقام الأول عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ونظم الجزاءات، من أجل المضي قدما في تعزيز مناخ من السلم والأمن العالميين على نحو أفضل. ومن الجدير بالذكر بصفة خاصة أول جلسة يعقدها المجلس بحضور مفوضي شرطة الأمم المتحدة (انظر S/PV.7317)، الأمر الذي يلقي ضوءا جديدا على الدور الفريد الذي يؤديه عنصر الشرطة في عمليات حفظ السلام. ونرى أن القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) سيكون بمثابة مرجع هام لأعمال الأمم المتحدة في المجال الشُرطي بوصفها جزءا بالغ الأهمية في مساعي بناء السلام بعد انتهاء النزاع، بما في ذلك سيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن وحماية المدنيين. ومن الأمور الأخرى ذات الأهمية الكبرى الحوار التفاعلي غير الرسمي مع الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام. والفريق مُكلف بمهمة هائلة، ألا وهي، إيجاد وصفة لمواجهة الطابع المتغير للصراعات والبيئات المتطورة لعمليات السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة.

لا تزال الجزاءات – إلى جانب غيرها من أدوات مجلس الأمن – أداة عظيمة الفائدة لتنفيذ السياسات. وأتاحت لنا الإحاطة الإعلامية التي قُدمت بالأمس (انظر S/PV.7323) تقييم تطور الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة ومناقشة السبل الكفيلة بزيادة تحسين تنفيذها. ونتطلع إلى اعتماد قرار يهدف إلى تحسين تنسيق جزاءات الأمم المتحدة وتنفيذها.

ونرى أن المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى بشأن مكافحة الإرهاب (انظر S/PV.7316) جاءت في أنسب وقت للاستفادة من نتائج اجتماع قمة مجلس الأمن الذي عقد في أيلول/سبتمبر (انظر S/PV.7272) والحفاظ على ما تولد من زخم دولي في مكافحة الإرهاب. وفي مواجهة الخطر المشترك الذي يشكله الإرهابيون، بما في ذلك تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة وغيرهما من الجماعات المرتبطة بتنظيم القاعدة والمقاتلون الأجانب، تمكنا من تبادل خبرات التنفيذ على الصعيد الوطني ومن مقارنة الملاحظات بغية مواصلة تعزيز التدابير الوطنية لمكافحة الإرهاب. واتخذ المجلس خطوة إلى الأمام باعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/23) الذي يحدد خطوات عملية لتنفيذ تدابير مكافحة الإرهاب، بما في ذلك تلك التي تحد من تمويل الإرهابيين.

كما كان تشرين الثاني/نوفمبر شهرا هاما فيما يتعلق بالعمل الذي تقوم به الهيئات الفرعية. فقد تلقى المجلس تقريرا عن فترة التسعين يوما من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦). ونقدر أن اللجنة عملت بجدية وواصلت إحراز تقدم في ظل قيادة الرئيس المحنكة. ولكن، بالنظر إلى استمرار التصريحات الاستفزازية من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التهديد بإجراء تجربة نووية أخرى، فإننا نؤكد من جديد أنه على المجلس واللجنة أن يظلا يقظين. وينبغي للمجلس أن يواصل بعث رسالة واضحة ومتحدة، يحذر فيها من أنه سيتعامل بحزم مع هذه الاستفزازات. قبل يومين، قدمت إحاطتي الإعلامية الأخيرة إلى المجلس (انظر S/PV.7319) بشأن أنشطة اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠

(٢٠٠٤) بصفتي رئيس اللجنة. وباستعراض ما أُنجز من عمل وما تحقق من إنجازات في هذه الذكرى السنوية العاشرة، لم يكن من الممكن تحقيق هذه الإنجازات دون الدعم القوي والثابت الذي قدمته الدول الأعضاء. وسيجري التعبير عما قدمه أعضاء المجلس من ملاحظات ومبادئ توجيهية على النحو الواجب في عمل اللجنة من أجل تحقيق التنفيذ الكامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

في الختام، نتمنى لتشاد كل النجاح في رئاستها القادمة في كانون الأول/ديسمبر وأؤكد للرئاسة التشادية دعمنا الكامل.

السيد ندوهونغيريهي (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة الاختتام هذه لشهر تشرين الثاني/نوفمبر الحافل تماما بالعمل خلال فترة الرئاسة الثانية والأخيرة لأستراليا لمجلس الأمن.

إننا إذ نتطلع إلى مشروع برنامج العمل لشهر كانون الأول/ديسمبر، فإن عام ٢٠١٤ سيكون عاما جيدا بالنسبة لمسألة الشفافية في مجلس الأمن، حيث عُقدت تسع جلسات اختتام في غضون ١٢ شهرا، بما في ذلك خمس جلسات في شكل إحاطات إعلامية علنية. ونأمل أن يتمكن رؤساء المجلس خلال الأشهر المقبلة أيضا من حشد أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال المجموعات الأصلية، من أجل ضمان تحسين حضور الدول غير الأعضاء في المجلس. وفي الواقع، فإن جلسات الاختتام تُنظم في المقام الأول من أجل عموم أعضاء الأمم المتحدة الذين كلفوا المجلس بصون السلم والأمن الدوليين. ولذلك، فإننا نرى أنه ينبغي تعزيز مشاركتهم في هذه الجلسات. وتمثل جلسات الاختتام فرصة فريدة للدول الأعضاء للحصول على معلومات مباشرة عن أنشطة المجلس، بما في ذلك تقييم عمله وفعاليته وما يحرزه من تقدم.

وتهنئكم رواندا، سيدي الرئيس، على الطريقة الممتازة التي أدرتم بها عمل مجلس الأمن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونقدر بوجه خاص الاهتمام الذي أولته صاحبة المقام جولي بيشوب، وزيرة خارجية أستراليا، لأعمال المجلس بتوليها رئاسة ثلاث جلسات هامة بشأن مكافحة الإرهاب (انظر S/PV.7316)، وأعمال الأمم المتحدة في المجال الشُرطي (انظر S/PV.7317)، ومرض فيروس الإيبولا (انظر S/PV.7318). ونعرب عن تقديرنا للسفيرة فيليبا كينغ، نائبة الممثل الدائم، ولمايكل بليس، المنسق السياسي، ولأعضاء الفريق الأسترالي جميعا لما قاموا به من عمل ممتاز لإنجاح هذه الرئاسة. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ السفير محمد زين شريف، ممثل تشاد، على تولي رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر، الشهر الأخير خلال فترة العضوية الحالية لرواندا. وإنني على اقتناع بأن السفير شريف سيمكن المجلس، بفضل خبرته الدبلوماسية الواسعة والتزامه الواضح بتحقيق السلام والأمن لا سيما في القارة الأفريقية، من إحراز تقدم كبير بشأن البنود الرئيسية المدرجة على جدول أعماله.

لقد كان تشرين الثاني/نوفمبر أحد أكثر شهور مجلس الأمن إنتاجية وازدحاما بالعمل خلال هذا العام. وسأبدأ بالإشارة إلى أولى الإحاطات الإعلامية على الإطلاق بشأن عمل الأمم المتحدة في المجال الشُرطي وبشأن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة (انظر S/PV.7323). واتخذ المجلس القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) في جلسته التي عقدت بشأن الأعمال الشُرطية، وهو قرار يسلط الضوء على الدور الحاسم الذي تضطلع به شرطة الأمم المتحدة في بعثات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة. وفي الجلسة التي عقدت بشأن الجزاءات، اقترحت الرئاسة الأسترالية مشروع قرار هاما بشأن الجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة، والذي نأمل أن يُعتمد بتوافق الآراء في الأيام المقبلة. كما عقدت الرئاسة الأسترالية مناقشة مفتوحة بشأن مكافحة الإرهاب (انظر S/PV.7316) وجلسة إحاطة بشأن مرض فيروس الإيبولا

(انظر S/PV.7318). واعتمد المجلس في هاتين الجلستين البيانين الرئاسيين S/PRST/2014/23 و S/PRST/2014/24، اللذين أعربا عن التزام المجلس المتواصل بمكافحة اثنين من التهديدات الراهنة للسلام والأمن الدوليين. كما شهد شهر تشرين الثاني/نوفمبر انتخاب خمسة قضاة في محكمة العدل الدولية، وهي العملية التي كانت في حد ذاتها بمثابة سباق ماراثون في نيويورك. كما تضمن الشهر حلقة العمل السنوية الثانية عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثا، والمعروفة أيضا باسم حلقة عمل الفنلندية، وتقديم التقرير السنوي لمجلس الأمن للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ إلى الجمعية العامة (A/69/2).

وعلاوة على ذلك، واصل المجلس عن كثب متابعة الحالات المتعلقة ببلدان محددة المدرجة في جدول أعماله ومناقشة النزاعات في أفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. ومع ذلك، وعلى الرغم من أن مجلس الأمن عادة ما يتوصل إلى توافق في الآراء بشأن النزاعات الأفريقية، فإن وحدة المجلس تعرضت للاختبار مرة أخرى فيما يتعلق بالنزاعات في الشرق الأوسط، ولا سيما في سوريا وبين إسرائيل وفلسطين، فضلا عن أوروبا الشرقية، وفي المقام الأول أوكرانيا، وبدرجة أقل، البوسنة والهرسك. فقد اتُخذ القرار ٢١٨٣ (٢٠١٤) الذي ينص على تمديد ولاية عملية ألثيا التابعة لقوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي دون توافق في الآراء للمرة الأولى. وندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الدائمين، إلى تعزيز المشاورات وتعميق الحوار بهدف التوصل إلى أرضية مشتركة من أجل الصالح العام.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، سأكتفي بالإشارة إلى البيان الرئاسي S/PRST/2014/22 المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر دون تعليق، والذي أعرب من خلاله مجلس الأمن عن قلقه العميق إزاء عدم إحراز تقدم في عملية نزع السلاح الطوعي لما تسمى القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأكد مرة أخرى أنه ينبغي ألا يكون هناك مزيد من التأخير عن ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وهو الموعد النهائي الذي حددته المنطقة لعملية نزع السلاح طوعا.

كما دعا مجلس الأمن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وحكومة ذلك البلد إلى العمل فورا على تحديث خطط العمليات العسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والتي ينبغي أن تبدأ في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/يناير وإلى اتخاذ إجراءات عسكرية فورا ضد قادة وأعضاء تلك القوات الذين لا يشاركون في عملية التسريح والذين يواصلون انتهاك حقوق الإنسان.

ولدى المجلس هنا خطة واضحة، وينبغي ألاَّ يكون هناك أيُّ عذر أو سبب آخر للفشل.

ختاماً، أودّ أن أُحيِّي أستراليا على تنفيذ ولاية ناجحة في مجلس الأمن طوال السنتين الماضيتين، حيث حقَّقت أفضل استخدام لرئاستيها في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. وقد مكَّنت المجلس من استكشاف آفاق جديدة، مثل مهام شرطة الأمم المتحدة ونظامها للجزاءات، وتنشيط النظر في مسائل حاسمة الأهمية مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وفي هذا الصدد، قدَّمتم، سيدي الرئيس، أولى قراراتنا على الإطلاق بشأن هذه المواضيع الثلاثة – الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، أعمال الشرطة والجزاءات – التي اعتمد المجلس أول اثنين منها باعتبارهما القرارين ٢١١٧ (٢٠١٣) و ٢١٨٥ (٢٠١٤)، ويؤمَل أن يُعتمَد الثالث في مطلع الشهر المقبل.

وبالنظر إلى قيادتكم الحاسمة، إلى جانب قيادة الأردن ولكسمبرغ، في اعتماد القرارين ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) بالإجماع، بشأن الحالة الإنسانية في سوريا، فإنَّ رئاستكم الفعالة للجان الجزاءات ذات الأهمية البالغة، مثل اللجنة المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩

(٢٠١١) المتعلقين بتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وكيانات، واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، المتعلق بإيران؛ فضلا عن الاضطلاع باقتدار بمهام الصياغة بشأن أفغانستان، وأعتقد أنّه يمكن لأستراليا أن تكون فخورة بإرثها في المجلس لفترة العامين ٢٠١٣-٢٠١٤.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): قبل الدخول في الجزء الرئيسي من بياني، أودّ أولاً أن أهنّئكم، سيدي، وأهنّئ كل فريق عملكم بحرارة على إدارتكم أعمالنا خلال هذا الشهر. وأود أيضاً أن أشكركم على تنظيم هذه الجلسة التجميعية المفيدة. لقد طلبتم منّا في مذكّرتكم المفاهيمية للجلسة ألاّ نكتفي بمجرّد استعراض أبرز أحداث الشهر، بل وأن نتطلع أيضاً إلى المسائل الشاملة لعدة قطاعات وأساليب عملنا ونركّز عليها.

لقد ثابرتم في توجيهعملنا، وبخاصة في المشاورات المغلقة، على السعي إلى التوفيق بين أهمية إدارة وقتنا بشكل جيد والرغبة في جعْل مناقشاتنا أكثر تفاعلية. والحواران التفاعليان غير الرسميين، اللذان عُقِدا في هذا الشهر، مكّنا أعضاء المجلس من إجراء تبادل آراء مثمر مع موظفين رئيسيين، بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة متعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي أولاً، وبشأن استعراض عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لاحقاً. وأود أن أضيف إلى ذلك المحاولة المحمودة لضخ قدر أكبر من من التفاعل في مناقشات المجلس المفتوحة الغنيّة بالمعلومات، كما كانت الحال أثناء الجلسة المتعلقة بدور شرطة الأمم المتحدة، برئاسة وزيرة الخارجية بيشوب (انظر S/PV.7317). ولا ريب في أنّ جميع هذه الجهود الموجّهة نحو زيادة التفاعل، والتي أُطلِقت قبل بضعة أشهر وتحسّنت مع مرور الوقت، قد أسهمت بلا ريب في إثراء مناقشاتنا، وتزوّدنا في نهاية المطاف بأساليب أفضل لتشكيل عمل المجلس.

ولأنّ هذا الشهر كان حافلاً بالنشاط، فإنني أود أن أركز على بضع مبادرات محددة. ففي أعقاب اتخاذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، اخترتم، سيدي الرئيس، أن تنظّموا مناقشة مفتوحة على المستوى الوزاري، مكرّسة لمسألة الإرهاب والتطرف العنيف (انظر S/PV.7316)، مبرّرة للأسف في ضوء التحديات الجارية التي يفرضها خطر الإرهاب والحاجة إلى عمل حاسم لمكافحته. وبربرية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، سواء عبْر الفظائع المرتكَبة ضد الشعبين السوري والعراقي أو قتل أولئك الذين يعملون لتقديم العون والمساعدة للمعوزين؛ ووحشية حركة بوكو حرام التي تفوق الوصف؛ والجاذبية اللعينة التي تمثلها هذه الأيديولوجية المتطرفة للمزيد والمزيد من الشباب في جميع أرجاء العالم كلها عناصر تقتضي عملاً حازماً من جانب المجتمع الدولي. والبيان الرئاسي الذي اعتمدناه في تلك الجلسة (S/PRST/2014/23) سيُسهم في تدعيم عمل المجتمع الدولي وتعاونه بشأن هذه المسألة. ويعود الأمر إلينا الآن لكي نعمل لضمان أن تدخل تدابير المجلس حيِّز التنفيذ الكامل. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد إيماننا بأنّ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية يجب أن يكونا جزءاً لا يتجزّأ من استراتيجيتنا ضد الإرهاب، وإلا فإننا نجازف بأن يكون العلاج أسوأ من المرض.

وأثناء فترة ولايتكم، سيدي الرئيس، عقد مجلس الأمن أيضاً أولى جلساته على الإطلاق بشأن دور شرطة الأمم المتحدة في حفظ السلام وبناء السلام. واتخاذ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، وهو الأول بشأن مهامّ الشرطة، إضافة مفيدة إلى الوسائل المتاحة لنا لحفظ السلام وبناء السلام وإصلاح قطاع الأمن. وهو يشكل أيضاً اعترافاً بالدور متزايد الأهمية الذي تؤديه شرطة الأمم المتحدة في حالات النزاع وبناء السلام، كما رأينا في تلك المناقشة وفي جلستينا بشأن ليبريا (انظر

S/PV.7310) وجنوب السودان (انظر S/PV.7305)، على سبيل المثال لا الحصر.

إنَّ دور شرطة الأمم المتحدة سيكون أيضاً أحد المواضيع العديدة التي ستناقَش أثناء استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، المقرَّر أن يُجريه الفريق المستقلّ رفيع المستوى المعني بعمليات السلام. وقد قدَّرنا عالياً الفرصة التي أتيحت لنا في هذا الشهر لإجراء مناقشة مع الفريق، ونأمل بأن تتاح للمجلس، شأنه شأن الأطراف المعنية الأخرى، فرصة المساهمة طوال عملية الاستعراض. وكما قلتُ أثناء حوارنا التفاعلي غير الرسمي، من المهم بشكل خاص أن نُرسي أسس التآزر مع استعراضَي هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة، ودور المرأة في السلام والأمن، اللذين سيُعقدان متزامنَين.

بالأمس تحديداً، أطلعتنا وكيلة الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيدة فاليري أموس، على آخر مستجدات الحالة الإنسانية في سوريا (انظر S/PV.7324). والأرقام تتكلم عن نفسها، وإنني لن أكررها هنا. وباتخاذ مجلس الأمن القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤)، فإنه أوجد إطاراً يمكّن من تقديم المعونة للسكان المحتاجين عبْر أقصر الطرق الممكنة. وبفضل هذا القرار، استطاع نحو ٣٠٠ ٠٠٠ شخص آخر الاستفادة من المعونة الإنسانية والطبية.

ومن الحيوي الحفاظ على هذا الزخم، وللقيام بذلك، يتعين على مجلس الأمن تأدية دوره. ونحن على ثقة بأننا سنستطيع الاعتماد على دعم زملائنا في المجلس لنجدِّد قريباً جداً القرار المنصوص عليه في القرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) بشأن العمليات العابرة للحدود وخطوط النزاع وآليات الرصد التابعة للأمم المتحدة، وبذلك نواصل منح مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلاً عن الوكالات الإنسانية والعاملين في المجال الإنساني، الدعم الذي يحتاجون إليه من مجلس الأمن، لمساعدة أولئك العالقين في النزاع في سوريا.

وأود أن أقول أكثر من ذلك بكثير – أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة بشأن مسائل عامة متصلة بالجزاءات (انظر S/PV.7323)، وأن أتكلم عن الأوضاع في جنوب السودان، الشرق الأوسط، ليبيا والعراق، وهي غيض من فيض المسائل التي نتعامل معها – لكنني غير متأكدة أنها ستكون فكرة جيدة جداً، على صعيد كفاءة عملنا، أن أتجاوز الوقت المخصص لكلامي. لذا، فإنني سأتوقف هنا، ولكن لا يسعني إلاَّ أن أقدِّم للسفير شريف ووفد تشاد بأكمله أفضل تمنياتنا لترؤسهم مجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر. ويمكنهم التعويل على تعاوننا ودعمنا.

السيد غومبو (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أود أولاً أن أهنِّئكم، سيدي الرئيس، على فعاليتكم وعملكم الجادّ أنتم وفريقكم أثناء قيادتكم المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر. لقد شاهدناكم وأنتم تُحسِّنون بجدية المناقشات التفاعلية الجديدة في المجلس، ممَّا أتاح لنا توفير الوقت أثناء جلساتنا.

وأود أيضاً أن أشكر جميع الذين وجَّهوا كلمات طيبة إلينا، وبخاصة للسفير شريف، وتمنَّوا لنا النجاح في رئاستنا المقبلة. وسيكون فخراً لوفد تشاد أن يشغل منبر مجلس الأمن للمرة الأولى في تاريخه. وبدعم المجلس، سنسعى جاهدين للارتقاء إلى مستوى التحدي.

أما بعد، فإنني أود القول إنَّ جلسة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن بوروندي (انظر S/PV.7295) سلَّطت الضوء على الحالة بالغة الدقة في ذلك البلد، بسبب التوتُّرات في الفترة المفضية إلى الانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠١٥، بعد شهرين من انسحاب مكتب الأمم المتحدة من بوروندي. وجلسة ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن ليبريا (انظر S/PV.7310) لمعالجة أزمة الإيبولا، أتاحت لأعضاء المجلس أن يتخذوا بالإجماع تدابير هامة جداً في هذا الصدد. وفي هذه الجلسة، أكَّد السيد هيرفيه لادسوس ضرورة التفكير في ماهية المساعدة الدولية

التي ستكون لازمة أثناء إعادة الإعمار في البلد بعد الإيبولا. وفي ما يتعلق بأزمة الإيبولا، يتعين علينا أن نعترف بأن قيادتكم، سيدي الرئيس، قادت المجلس إلى معالجة المسألة في مناسبتين، مع المشاركة الواسعة من الدول الأعضاء في الجلسة المفتوحة بشأن الإيبولا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7318). وفي ما يتعلق بخطر الإرهاب المتزايد، نظَّمت الرئاسة الأسترالية مناقشة رفيعة المستوى (انظر S/PV.7316)، بقيادة وزيرة خارجيتكم، تكلم فيها ٧٧ وفداً، مؤكدين أهمية المسألة وتعبئة الدول الأعضاء في معالجتها. وقد اعتمد المجلس آنذاك البيان الرئاسي S/PRST/2014/23.

إننا نهنِّئكم، سيدي الرئيس، على اتخاذ المبادرة لعقد الجلسة الأولى لمجلس الأمن بشأن الدور الرئيسي لشرطة الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام (انظر S/PV.7317)، التي اتُّخِذ فيها بالإجماع القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) بشأن هذه المسألة. ونحن نؤكد دعمنا لتعزيز عناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة، التي تُسهم إلى حدٍّ كبير في بناء السلام بعد انتهاء النزاع والحماية المستدامة للمدنيين. ونعتقد أيضاً أنَّ مسألة مستوى الإلمام باللغة والمعرفة الثقافية قد تصبح معياراً لاختيار ضباط الشرطة.

والجلسة التي عُقِدت في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر بشأن فعالية الجزاءات (انظرS/PV.7323) أتاحت فرصة للنظر في المسألة الهامة المتمثلة في تنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. وستسهم تلك المناقشة في فتح الباب أمام قرارات لاحقة لملء الثغرات التي لاحظناها في ذلك المجال.

ولا يمكنني أن أختتم بياني بدون أن أتكلم عن المعتكف في غرينتري في ١٣ و ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي نظَّمته البعثة الدائمة لفنلندا، الذي جمع معاً أعضاء المجلس، بما يشمل الأعضاء المنتخَبين حديثاً، بشأن المسائل الهامة المتعلقة بتقييم أنشطة المجلس في عام ٢٠١٤ فيما يتعلق بأساليب العمل والدروس المستفادة. وقد بات واضحاً من تلك المناقشات، بين أمور أخرى، أنَّ الإحاطات الإعلامية والمشاورات متطابقة فعلياً. وقد تمَّ التأكيد أيضا على أنَّ المجلس لا يزال منقسماً حيال بعض ما يسمَّى مسائل حسَّاسة، وبالتالي فإنَّ الحلول لا تبدو في المتناول، كما هي الحال مع قضية فلسطين مثلاً.

وختاماً، أهنِّئكم، سيدي، مجدداً، وأهنئ الفريق الأسترالي بأكمله على عملكم العظيم، وعلى أهمية المسائل التي تناولتموها، ومثابرتكم طوال فترة رئاستكم. ولا تنسوا أن تخبرونا سرَّ نجاحكم. فإنَّ ذلك سيكون هدية ثمينة.

السيد كلاين (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): غداً عطلة عيد الشكر في الولايات المتحدة. ووفد بلدي يقدِّم اليوم الشكر فعلياً لوفد أستراليا على كفاءته المهنية وقيادته البارعة والمتميِّزة لمجلس الأمن خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

وأود اليوم أن أشاطركم آراء وفد بلدي بشأن بعض المجالات التي كان المجلس منتِجاً فيها خلال الشهر الماضي، بينما نتطلع أيضاً إلى ما نحن لا نزال بحاجة إلى التركيز عليه في كانون الأول/ديسمبر وما بعده. أولاً، يقدِّر وفد بلدي الجلسة التي عقدتها أستراليا بشأن الإيبولا (انظر S/PV.7318). وقرار وزيرة الخارجية بيشوب أن تترأس الجلسة أسهم في تعميم الرسالة بمدى خطورة تلك الأزمة المستمرة، التي أدَّت إلى أكثر من ٥ ٠٠٠ وفاة. وها نحن نبدأ برؤية آثار استجابة المجتمع الدولي الجماعية. وجهودنا تنقِذ الأرواح. ففي الشهر الماضي، انخفض معدل عدد الحالات المبلَّغ عنها أسبوعياً في ليبريا بمقدار الثلث. لكنّ مجرَّد رؤيتنا إشارات تقدم لا يعني أنه يمكننا التخلي عن المكافحة. فعلينا أن نواصل جهودنا لاحتواء الفيروس، وعلى استجابتنا أن تكون مرنة، ذكيّة وإقليمية أيضا.

وللمضيِّ قدُماً، ترى الولايات المتحدة أنَّ هناك أربع نقاط ذات أهمية خاصة. أولاً، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا أن تُسهم في تنسيق أعمال العديد من وكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات وتحديد أهدافها بشكل أفضل، للارتقاء باستجابتنا الجماعية إلى المستوى الأمثل. ثانياً، يتعيَّن على المانحين تصميم المساهمات لتلبية الاحتياجات الراهنة بدلا من ما يلائم عواصمنا. ثالثاً، نحتاج إلى المزيد من العاملين الدوليين في مجال الرعاية الصحية لدعم المستجيبين الصحيين الوطنيين، ويتعيَّن علينا القيام بعمل أفضل في حماية أولئك العاملين والمتطوِّعين الآخرين. رابعاً، علينا أن نستثمر أكثر في تحضير البلدان المجاورة لمنع حالات تفش جديدة واحتوائها إن وحينما تحدث.

لقد عقدنا في المجلس حتى الآن هذه السنة أكثر من عشرين جلسة بشأن أوكرانيا، ومن الواضح أنَّ اهتمامنا المستمرّ ضروري. والتقرير الأخير للمفوضية السامية لحقوق الإنسان أظهر أنه في الفترة بين ٦ أيلول/سبتمبر و ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أثناء وقف إطلاق النار، قُتِل ٩٥٧ شخصاً في شرق أوكرانيا. ونحن ما برحنا ننتظر روسيا والانفصاليين الذين تدعمهم لكي يفوا بالالتزامات المشترَكة التي قطعت في مينسك في ٥ أيلول/سبتمبر. وقد استغل الانفصاليون وقف القتال المؤقت المتَّفق عليه في محاولة توسيع رقعة أرضهم. وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أجروا انتخابات غير قانونية في أجزاء من مقاطعتَي دونيتسك ولوهانسك. وقد انتهك الاقتراع سيادة أوكرانيا وتحدَّى بروتوكول مينسك. فمينسك هي خريطة الطريق، ولكي تكون ناجحة، يجب على كلا الجانبين الالتزام باتباعها.

ونحن إذ نتطلع إلى الأمام، يجب أن نواصل أيضاً مراقبة الحالة في البوسنة والهرسك. وتجديد الولاية الذي اعتُمِد في هذا الشهر أكَّد مجدداً استعداد المجلس لدعم شعب البوسنة والهرسك في جهوده للحفاظ على بيئة آمنة ومأمون، بمساعدة قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي – بعثة عملية ألثيا.

لقد شهد المجلس هذا الشهر لحظات غير مسبوقة، نَدين بالشكر عليها لكم، سيدي الرئيس، ولوزيرة الخارجية بيشوب وكامل فريقكم الذي يعمل بكدّ. وأحد الأمثلة على ذلك هو أنَّ المجلس عقد جلسته الأولى على الإطلاق المخصصة لأعمال الشرطة (انظرS/PV.7317). وشرطة الأمم المتحدة محورية لوقف النزاعات وبناء سلام مستدام وحقيقي. ومع تزايد أعداد أفراد شرطة الأمم المتحدة، نطالبها أيضاً بالمزيد والمزيد. وقد قدَّرنا جلسة الأسبوع الماضي لأنها ألقت ضوءاً ساطعاً على أعمال الشرطة والتحديات التي تواجهها شرطة الأمم المتحدة. وإننا نتطلع إلى متابعة المسألة عن كثب، وسماع المزيد من الميدان في الأشهر والسنوات المقبلة، ونحن نتطلع طبعاً إلى المتابعة مع الفريق رفيع المستوى المعني بحفظ السلام.

إنَّ الولايات المتحدة تُقدِّر عالياً أيضا قيادة أستراليا في التصدي الدولي للإرهاب والتطرف العنيف. فمساعدة شركائنا على التصدي باقتدار لخطر الإرهاب الآخذ في التطور، بما يشمل كبح تدفُّق المقاتلين الإرهابيين الأجانب ومكافحة التطرف العنيف، ضرورية للغاية. وفي هذا السياق، ينبغي لنا الاستجابة للتحذير القوي الذي أصدره مفوَّض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، الأمير زيد رعد الحسين، في جلسة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ”إنَّ نطاق وعنف وحشية الدولة الإسلامية في العراق والشام تجاه المدنيين يمزِّقان كل مبدأ ذي صلة بحقوق الإنسان“ (S/PV.7314، ص ٦).

أدرك المجلس أن التصدي لتحدي تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) سيتطلب استخدام أساليب متنوعة، بما في ذلك اتخاذ التدابير المالية وفرض الجزاءات، كما قررنا في آب/أغسطس من خلال اتخاذ القرار ٢١٧٠ (٢٠١٤). إن البيان الرئاسي (S/PRST/2014/23)، الذي اعتمد في ١٩

تشرين الثاني/نوفمبر، قد تطرق مرة أخرى إلى أهمية وقف الدعم المالي عن داعش، إذ قد يستخدم ذلك الدعم في تمويل الأعمال الإرهابية وتجنيد الإرهابيين. وفي الأشهر القادمة، ينبغي للمجلس أن ينظر فيما إذا كانت هناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات وتدابير إضافية لضمان منع داعش من استخدام النفط، وتنفيذ عمليات الخطف مقابل الحصول على فدية، والسيطرة على المصارف، والممتلكات الثقافية التي تعد العراق وسورية غنية جدا بها، والحصول على التبرعات وغيرها من وسائل التمويل التي يدعم بها ذاته.

أخيرا، يقودني ذلك إلى الحالة الإنسانية في سوريا. كما أشرنا في المجلس يوم أمس (انظر S/PV.7324)، لا تزال الحالة في سوريا آخذة في التدهور. ويعاني الملايين بسبب استمرار عنف النظام ضد المدنيين، بما في ذلك عمليات القصف المدفعي والقصف الجوي، وبسبب قيود النظام المنهجية وعقباته البيروقراطية التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية اللازمة لإغاثة الآلاف ممن يكافحون للبقاء على قيد الحياة في المجتمعات المحاصرة. وبالنظر إلى التحديات الهائلة التي تقف أمام الوصول للسوريين المحتاجين، لا بد أن تستخدم جميع وكالات الأمم المتحدة السلطة الكاملة للقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) من أجل تقديم المعونة عبر الحدود. نحن بحاجة إلى الاستمرار في الجهود المخولة بموجب بقرار ٢١٦٥ (٢٠١٤) ونتطلع إلى المشاركة في تجديد الولاية.

نتعهد بتقديم دعمنا الكامل إلى زملائنا من تشاد إذ سيتولون زمام أمور المجلس في كانون الأول/ديسمبر.

السيد لارو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة الاختتامية، التي تتيح لنا الفرصة لتقييم عمل المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر.

إن أول إحاطة إعلامية قدمها رؤساء عناصر الشرطة لثلاث بعثات للأمم المتحدة (انظر S/PV.7317) كانت تطورا بارزا في هذا الشهر. إذ وفرت الإحاطة الإعلامية لأعضاء المجلس ولأعضاء الأمم المتحدة عموما الفرصة للاستماع بصورة مباشرة إلى مفوضي الشرطة المسؤولين عن الاضطلاع بولايات حفظ السلام التي آذن بها المجلس بوصفهم العناصر المعنية بالشرطة. بما أن ولايات بعثات حفظ السلام قد أصبحت متعددة الأبعاد بشكل أكبر، أصبحت عناصر الشرطة تؤدي دورا أكثر تعقيدا. أحاطنا مفوضي الشرطة علما بثلاثة مواضيع هامة، ألا وهي التحديات التي تواجه بناء قدرة مؤسسية للدولة بأكملها، والحصول على المتطلبات اللازمة للتنفيذ الفعال لولايات المجلس، ودور عناصر الشرطة في حماية المدنيين. إن الطابع التفاعلي للجلسة مفيدٌ جدا، إذ أُتيحت الفرصة أمام أعضاء المجلس لطرح الأسئلة، وطلب التوضيح، وتقديم اقتراحات بشأن المسائل المتعلقة بالأعمال الشرطية وحفظ السلام. نثني على أستراليا لما قامت به من دور قيادي في اتخاذ أول قرار مستقل للمجلس في مجال الأعمال الشرطية وحفظ السلام (القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤))، هذا في رأينا كان أحد أهم التطورات في المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. يبرز القرار التعقيد المتزايد لأعمال الأمم المتحدة الشرطية. كما أنه يسلم بالحاجة إلى قيام الأمم المتحدة بتخصيص الموارد الكافية لعناصر الشرطة لتمكينها من التصدي للتحديات التي تواجهها على أرض الواقع.

إن المناقشة التي أجراها المجلس بشأن فيروس الإيبولا (انظر S/PV.7318) قد أتاحت الفرصة لاستعراض الحالة الضروري لتقييم التقدم المحرز في استجابتنا الجماعية لهذه الآفة. وبيّنت المناقشة أن الاستجابة العالمية قد أدت بالفعل إلى نتائج هامة، فضلا عن إحراز تقدم كبير على أرض الواقع. يعزى ذلك جزئيا إلى المساهمات الحاسمة من دول المنطقة التي تولت عملية التصدي لتفشي فيروس الإيبولا. إن المساهمات المقدمة من المجتمع الدولي، والمنظمات غير الحكومية هي

أيضا مساهمات تُعد بالغة الأهمية. مع ذلك، لا بد من عمل المزيد لتحقيق هدفنا النهائي المتمثل في القضاء على فيروس الإيبولا. إن هذه حالة طوارئ طبية عالمية، وليست مشكلة إقليمية فحسب. لذلك السبب، لا يزال الدعم المتواصل من المجتمع الدولي ضروريا. نحن على ثقة بأن النشاط الحالي سيبقى مستمرا بقيادة الأمم المتحدة. ونعرب عن تقديرنا للرجال والنساء على خط المواجهة الذين يعرضون أنفسهم لخطر الأذى في مكافحة تلك الآفة.

السيد الرئيس، بما أن هذه هي الجلسة الأخيرة المقرر برئاسة أستراليا، يود الوفد النيجيري أن يهنئكم ووفدكم على الطريقة البارعة التي أدرتم بها شؤون المجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونرى أيضا أن هذه فرصة لنعرب عن أفضل أمنياتنا ودعمنا الكامل لتشاد إذ يستعد الوفد لتولي رئاسة المجلس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر.

السيد مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أهنئ البعثة الأسترالية على قيادتها للمجلس خلال شهر مثمر وحافل بالعمل. رغم أنه لم يتبق سوى شهر واحد على انتهاء فترة عضوية أستراليا في المجلس، لن يمنعني ذلك من وصف رئاستها على أنها التتويج المناسب للجهد والإبداع والالتزام الذي قدمته أستراليا إلى إجراءات المجلس خلال العامين الماضيين.

أعربت في كثير من الأحيان عن خيبة أملي إذ أصبح مجلس الأمن مقيدا أكثر مما ينبغي بجدول أعماله وإجراءاته. ويُعقد العديد من الجلسات لمجرد حلول موعد تقديم التقارير الدورية، لا من أجل غرض واضح بعينه أو من أجل التصدي للتطورات على أرض الواقع. وذلك النقد لا يمكن توجيهه إلى برنامج تشرين الثاني/نوفمبر. وتمكنا، حقا، من إنجاز مثمر لبنود هامة مدرجة بصورة منتظمة في جدول أعمال المجلس؛ انتخابات محكمة العدل الدولية وتجديد ولايات البعثة العسكرية للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك (انظر S/PV.7307)، وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (انظر S/PV.7322) ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (انظر S/PV.7321)؛ فضلا عن الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال (انظر S/PV.7309). لكن المجلس أيضا قد استجاب بطريقة مرنة وسريعة للتطورات التي لم تكن في الحسبان.

أما فيما يتعلق بدارفور، وفي أعقاب التقارير المزعجة للغاية عن الاغتصاب الجماعي في منطقة ثابت، فقد قدمت إلينا، في غضون مهلة قصيرة، إحاطة إعلامية من إدارة عمليات حفظ السلام، والممثل الخاص في بانغورا. وفي ضوء العراقيل التي تضعها السلطات السودانية أمام العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، أصدر المجلس بيانا (SC/١١٦٥٨) يدعو الحكومة السودانية السماح للعملية المختلطة بحرية التنقل بشكل تام وبدون قيود، من أجل تمكينها من إجراء تحقيق شامل وشفاف في تلك التقارير دون تدخل. وقد وجه ذلك البيان رسالة قوية تبيّن تصميم المجلس على التمسك بالتزاماته للتصدي للعنف الجنسي. ومن المؤسف أن الحكومة السودانية تستمر في عدم توفير إمكانية الوصول للعملية المختلطة. ومرة أخرى، نحث الحكومة السودانية على الاستجابة لتلك الرسالة الواضحة والموحدة من قبل مجلس الأمن.

فيما يتعلق بأوكرانيا، اجتمع المجلس في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7311) ردا على استمرار الانتهاكات الاتفاقيات مينسك من جانب الانفصاليين المسلحين الذين تدعمهم روسيا. كما أتاح ذلك المجال لأن نؤكد مجددا على قلقنا إزاء تدهور حالة حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة للانفصاليين في شرق أوكرانيا، وفي شبه الجزيرة القرم التي تم ضمها بصورة غير مشروعة. ينبغي للمجلس أن يكون على

أهبة الاستعداد للاستمرار في رصد وتفحص التهديد المستمر للسلم والأمن الدوليين الذي تشكله الجهود الساعية لتقويض سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

اجتمع المجلس أيضا في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر للنظر في التطورات المتعلقة بأزمة فيروس الإيبولا (انظر S/PV.7318). تذكرنا الأزمة بالتهديدات المتنوعة التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليين. إن البيان الرئاسي (S/PRST/2014/24) الذي اعتمدناه قد أكد بشكل مفيد على دعمنا القوي لبعثة الأمم المتحدة للتصدي العاجل لفيروس إيبولا، فضلا عن الحاجة إلى مواصلة تعزيز الدور التنسيقي للبعثة، وتسريع الجهود الرامية إلى توسيع نطاق وجودها على مستوى المقاطعات في البلدان المتضررة.

وقدمت إلينا إحاطات إعلامية، في غضون مهلة قصيرة، بشأن الأزمات في جنوب السودان (انظر S/PV.7320) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر s/PV.7296)، وإنني أرحب بالقوائم الأولى من نظام الجزاءات المفروضة على اليمن بموجب القرار ٢١/٤٠ (٢٠١٤)، وذلك مؤشر هام على استعدادنا للرد بحزم على الذين يسعون إلى عرقلة عملية الانتقال السياسي السلمي للبلد أو تقويضها. وهذه كلها أمثلة على مرونة مجلس يستجيب بسرعة وبفاعلية للتطورات المتسارعة. أرحب أيضا بالطريقة التي جعلتنا الرئاسة الأسترالية من خلالها ننظر إلى الوراء ونلقي نظرة استراتيجية أشمل على بعض المسائل المواضيعية والهامة والشاملة. كانت الجلسة التي عقدها المجلس مع رؤساء عناصر الشرطة (انظر S/PV.7317) ابتكارا هاما، شأنها شأن اتخاذ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) خلالها، وهو أول قرار من نوعه بشأن الأعمال الشرطية للأمم المتحدة. بما أن عمليات حفظ السلام قد أصبحت أكثر تعقيدا وصعوبة، سيترتب على ذلك إزدياد في دور شرطة الأمم المتحدة إلى جانب العناصر العسكرية. نحتاج إلى التفكير مليا في دور وأساليب الأعمال الشرطية للأمم المتحدة بما في ذلك القدرة على سد الفجوات خلال فترات سحب البعثات. سيكون تقرير الأمين العام، الذي صدر به تكليف بموجب القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)، حافزا مهما لهذا العمل.

إن استمرار الفظائع التي يرتكبها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، بما في ذلك القتل الوحشي لأحد العاملين في مجال المساعدات الإنسانية من الولايات المتحدة هذا الشهر والمعتقلين السوريين، يؤكد ضرورة أن يركز المجلس باستمرار على التهديد الذي تمثله داعش وعلى مكافحة الإرهاب بصورة عامة. إن المناقشة التي جرت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7316)، واعتماد البيان الرئاسي (S/PRST/2014/23)، يستندان إلى سلسلة من الخطوات التي اتخذت في الأشهر الأخيرة من جانب المجلس، بما في ذلك اتخاذ القرارين ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤)، ويشددان على أهمية امتثال جميع أعضاء الأمم المتحدة للالتزاماتهم وتنفيذها بموجب هذين القرارين.

خلال الجلسة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق التي عقدت في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7314)، استمعنا أيضا إلى إحاطة إعلامية حازمة من مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان تدعو إلى جهود جديدة ومتواصلة من أجل التصدي للتطرف والخطاب المتطرف. وذلك أمر يتعين علينا متابعته.

في جلسة الأمس المتعلقة بالمسائل الشاملة الخاصة بجزاءات الأمم المتحدة، تمكن أعضاء المجلس من التفكير ملياً في كيفية الاستفادة المثلى من هذه الوسيلة الهامة للمساهمة في السلام والأمن الدوليين. ويحدوني الأمل في أن نتمكن من اعتماد مشروع قرار بشأن هذه المسألة في القريب العاجل.

إن الموضوع الرئيسي لبياني اليوم يتعلق بالقيمة التي يضفيها المجلس باستخدام برنامج عمله بمرونة وإبداع لكي

نتمكن من الاستجابة بسرعة للتطورات الخارجية، وحتى يتسنى لنا الخروج عن نطاق العمل الدوري المنتظم للنظر في المسائل الاستراتيجية الهامة، واستخلاص الاستنتاجات بشأن كيفية دمج تلك المسائل في أعمالنا الاعتيادية. لقد أظهرت رئاستكم، سيدي، أن هذا يمكن تحقيقه بطريقة مثمرة، ويحدوني الأمل في أن تحتذي الرئاسات القادمة بالنموذج الذي حددتموه هذا الشهر لدمج أعمال المجلس الاعتيادية بحكمة في جلسات المجلس التفاعلية والاجتماعات الاختيارية التي تركز على القضايا المواضيعية الهامة.

بالتطلع إلى المستقبل، أتمنى لبعثة تشاد أطيب التمنيات لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأتطلع إلى المناقشة المقررة بشأن الإرهاب والجريمة عبر الحدود، التي ستضيف بُعدا مهما آخر لنظرنا في التحدي المتمثل في مكافحة الإرهاب.

وأخيرا، أنوه أن الشهر القادم سيصادف الذكرى السنوية الأولى لبدء الصراع الداخلي في جنوب السودان. ومن المحزن أن كافة جهودنا على مدى السنة الماضية، بما في ذلك زيارتنا إلى جنوب السودان في آب/أغسطس، لم تحقق بعد الأثر المنشود. فالقتال لا يزال متواصلا. إن الجهود الرامية إلى التوصل إلى اتفاق سياسي لم تؤت ثمارها بعد. وهناك عدد كبير من الأشخاص المشردين، لا يزال العديد منهم يلتمسون الحماية في قواعد الأمم المتحدة. يجب أن نغتنم الذكرى السنوية المقبلة للتفكير بما يمكن أن نبذله من جهود إضافية من أجل زيادة الضغط الدولي على القادة السياسيين والعسكريين في جنوب السودان ولمعالجة قضايا المساءلة الهامة الناشئة عن هذا الصراع.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يدرك الزملاء تماما حقيقة أن الوفد الروسي لا تروق له الجلسات الختامية الشهرية. هناك الكثير من التكرار للمواقف المعروفة جيدا ومحاولات عديدة لتمجيد نُهج غير موضوعية.

على سبيل المثال، احتوى عدد من البيانات على تفسير أحادي الجانب لبعض المسائل المتعلقة بالحالة في سوريا. في تشرين الثاني/نوفمبر، قام بعض أعضاء المجلس، في المرحلة المبكرة من اجتماع الخبراء، بوقف العمل على بيان رئاسي اقترحه الوفد الروسي يتعلق بخطر احتمال استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية في سوريا والعراق. إن كان لا بد من إلقاء اللوم دوما على دمشق، فذلك يعني إعطاء مطلق الحرية للإرهابيين؛ وهذا أمر ينبغي أن نكون واضحين تماما بشأنه.

بالعودة إلى مسألة شكل جلسة اليوم، هناك قول مأثور في المسرح أنه إذا كان عدد الممثلين على الخشبة يفوق عدد الحضور، فإن الوقت قد حان لتغيير الذخيرة الفنية. ونقترح جلسة ختامية واحدة فحسب في السنة.

لقد كان جدول أعمال المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر حافلا، لكن بفضل العمل الجيد الذي قام به الوفد الأسترالي، تمكنا من اجتياز هذه الفترة بدون إخلال خطير. ونتمنى كل التوفيق لوفد تشاد بينما يستعد لتولي قيادة المجلس في كانون الأول/ديسمبر.

لقد كان هناك تركيز قوي على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ أن الحالة هناك شديدة التقلب، ولن يكون بالإمكان تحقيق الاستقرار فيها إلا إذا أُوجدت تسوية سياسية ودبلوماسية للأزمات الإقليمية، إلى جانب كفاح متسق، في إطار من الاحترام الكامل للقانون الدولي، ضد الإرهاب والتطرف، سواء كان ذلك بالنسبة للنزاع السوري، أو الحالة في العراق أو في ليبيا.

ننوه بما قام به المجلس من عمل في الوقت المناسب بشأن مكافحة الإرهاب. ينبغي لنا أن نضع حدا للتطرف الذي يغذي الإرهاب. ويجب أن نمنع الإرهابيين من استخدام وسائط الإعلام، بما في ذلك شبكة الإنترنت، في محاولة لجعل أنشطتهم تبدو جذابة. يجب أن نقطع عنهم الأكسجين. ويجب

أن نوقف التمويل، بما في ذلك التمويل المتأتي من الاتجار غير المشروع بالنفط العراقي والسوري. من الضروري أن نعمل بشكل منهجي على هذه القضية بالذات. يقدم بيان الرئيس الصادر في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (S/PRST/2104/23) بعض التوجيهات الجيدة في ذلك الصدد. ويجب علينا المضي في تطوير ذلك النهج وأن نعطيه محتوى حقيقيا وعمليا.

في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، عقدنا جلسة هامة تتعلق بالأعمال الشرطية للأمم المتحدة. أصبح عمل الشرطة معقدا ومتنوعا للغاية، ولكن ينبغي ألا ننسى أن الدول هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون القانون والنظام في وحدات حفظ السلام لديها. إن الغرض الرئيسي من وحدات الشرطة هو مساعدة قوات القانون والنظام الوطنية خلال فترة إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع.

ونعتقد أن مسألة فيروس الإيبولا هامة جدا، لكننا نعتقد أيضا أنه يجب تناولها في المقام الأول في الجمعية العامة والوكالات المتخصصة، دون التعدي على صلاحيات أجهزة الأمم المتحدة الأخرى. علينا أن نحاول أن نكون واضحين في تحديد المسؤوليات التي يضطلع بها المجلس، والجمعية العامة، والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمهام المحددة في الميثاق.

واضطررنا إلى الامتناع عن التصويت على القرار ٢١٨٣ (٢٠١٤) إذ أن تلك مسألة مبدأ. ونرى أنه من غير المقبول حث البوسنة والهرسك على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي بقرار من مجلس الأمن، استنادا إلى الفصل السابع من الميثاق. في المستقبل، ينبغي تسليم مسؤولية ما يحدث في ذلك البلد للبوسنيين أنفسهم، في امتثال صارم لاتفاق دايتون للسلام، ونظرا لإغلاق مكتب الممثل السامي.

خلال جلسة الأمس بشأن الجزاءات، استمعنا إلى العديد من الحجج البالغة الأهمية، من قبيل الصلاحيات الحصرية للمجلس لفرض الجزاءات وعدم السماح بفرض القيود من جانب واحد على تلك الجزاءات، وأن إنشاء هياكل بيروقراطية إضافية يؤدي إلى نتائج عكسية، سواء أكان ذلك على صعيد الدولة أو فيما بين الدول أو على صعيد الأمانة العامة. وفي نهاية المطاف، تقع الجزاءات حصرا ضمن اختصاص الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

خلال الشهر الماضي، تناول المجلس مسألة تسوية الصراع الداخلي في أوكرانيا. وللأسف، فإن الجلسة التي عُقدت في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر S/PV.7311) استخدمها الذين اقترحوها من أجل جولة دعائية أخرى لا من أجل السعي البناء إلى إيجاد سبل لحل الأزمة على أساس اتفاقياتي مينسك. ولا تزال الحالة في دونتسك ولوهانسك متوترة. وما زال قطاع الطرق يطلقون النار على المباني والهياكل الأساسية، وهناك العشرات من الإصابات في صفوف المدنيين كل يوم. ولا يجري احترام نظام وقف إطلاق النار بشكل تام. وبدلا من قيام القوات الأوكرانية بسحب الأسلحة الثقيلة، فإنها، على النقيض من ذلك، تقترب أكثر من أي وقت مضى من خطوط الحدود. على سبيل المثال، تم جلب قاذفتي صواريخ من نوع أوراغان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر إلى داخل منطقة ديبالتيسفو. لا يمكن أن نظل صامتين إزاء هذا النوع من الأحداث. مما لا شك فيه أن ذلك هو سبب ازدياد غيظ سلطات كييف من بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وتتدخل القوات الأوكرانية في شؤون مراقبيها بصورة منتظمة، وهذا أمر غير مقبول على الإطلاق.

وبدلاً من إقامة حوار مع الجزء الجنوب الشرقي، حسب ما تم الاتفاق عليه بجنيف في نيسان/أبريل، تقوم السلطات الأوكرانية بقطع الاتصالات مع الشعب هناك. وقد أوقفت

نفقات الميزانية، بما في ذلك الاستحقاقات والمعاشات التقاعدية، وبالتالي يجري الآن حرمان أكثر فئات السكان ضعفاً من أهم أساسيات الحياة مع اقتراب فصل الشتاء. وأولئك الذين يعيشون في دونباس لا يحصلون على أي رعاية طبية أو خدمات عامة. وأغلقت المدارس. ولا توجد أي مناسبات ثقافية. وهناك حصار فعلي ضدهم. ويهدد هذا بالتحول إلى كارثة إنسانية واسعة النطاق.

وزاد من سوء الحالة بيان كييف الذي قالت فيه أنها لا تشعر بأنها ملزمة باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية لأن تشارك في عمليات مكافحة الإرهاب. بالأمس، أصدرت دونباس بيانا إلى المجتمع الدولي والمجلس فيما يتعلق بالحالة، وقالت فيه بصراحة أن كييف أعلنت الحرب، ليس على المتمردين، ولكن على السكان المدنيين: النساء والشيوخ والأطفال. وسيتحمل الذين يشجعون سلطات كييف على القيام بهذه الأعمال مسؤولية جسيمة جداً.

السيد باروس ميليت (شيلي) (تكلم بالإسبانية): في البداية، نهنئكم، سيدي الرئيس، وفريقكم على قيادتكم ورئاستكم خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بعقد هذه الجلسة الاختتامية العامة، وهو ممارسة عمل نود أن نراها تستمر.

أود أن ابدأ بذكر بعض النقاط البارزة لعملنا في تشرين الثاني/نوفمبر. وسوف نشير بشكل رئيسي إلى مسألة الجزاءات. ترحب شيلي بالمبادرة الأسترالية المتمثلة في طرح مسألة الجزاءات لينظر فيها مجلس الأمن، الأمر الذي أتاح لنا التفكير في العناصر اللازمة لتيسير التنفيذ الفعال للجزاءات ومناقشة تلك العناصر. ونحن نسلم بخصوصية كل حالة وكل لجنة من لجان الجزاءات، ولكن إذا أريد لها أن تكون فعالة، يجب علينا أن نوجد بعض الانسجام ونضع المعايير المشتركة تيسيرا لتنفيذ الجزاءات، مع مراعاة اختلاف الأوضاع ميدانيا.

ويحدونا الأمل في أن يتحقق توافقٌ في الآراء بشأن مشروع القرار المقترح المقدم من أستراليا.

علاوة على ذلك، نكرر التأكيد على أهمية كفالة مراعاة الأصول القانونية. ونحن نقدر المحاولات الرامية إلى إدخال تحسينات على عملية إدراج ورفع أسماء الأشخاص والكيانات من قوائم الجزاءات، وإنشاء وظيفة منسق في إطار القرار ١٧٣٠ (٢٠٠٦). ولكن هذا ليس كافياً، وبالتالي فإننا نأمل في أن نتمكن من إحراز تقدم بشأن تمديد ولاية أمين المظالم التابع للجنة المنشأة عملا بالقرار ١٢٦٧ (١٩٩٩) بشأن تنظيم القاعدة وحركة الطالبان وما يرتبط بهما من أفراد وكيانات، ليشمل لجان جزاءات أخرى.

وبصفتي رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار، أتيحت لي الفرصة لأن أقود زيارة اللجنة لذلك البلد. وقد بيّن لي هذا مدى أهمية الزيارات الميدانية للحصول على نظرة أوفى وأكثر تفصيلا للحالة في بلد من البلدان الخاضعة للجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ونرى أن من الأهمية بمكان تشجيع هذه الزيارات لتفادي الثغرات بين ما يتم تسويته في نيويورك وما يحدث على أرض الواقع بالفعل. وبما أن الأعضاء غير الدائمين في المجلس هم فقط من يتولى مسؤولية ترؤس تلك الهيئات الفرعية لمدة سنة أو سنتين، فمن المستصوب تخصيص ميزانية أكبر لهذه الزيارات، حتى يتسنى للمزيد من الوفود المشاركة في الزيارات الميدانية. ونؤكد من جديد أن المنظور المكتسب من الزيارات الميدانية لا يمكن الاستعاضة عنه.

وكان من المعالم الأخرى في مجال أعمال مجلس الأمن هذا الشهر، الإحاطةُ الإعلاميةُ (S/PV.7317)، والقرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) الذي اتخذ بالإجماع بشأن دور الشرطة في عمليات حفظ السلام وبناء السلام في حالات ما بعد النزاع، والذي أتاح المجال لإجراء مناقشة مثيرة للاهتمام بشأن الكيفية التي

يمكن بها دعم الدول المضيفة في التوصل إلى الاتفاقات والتغلب على النزاعات. وأدى الشكل الذي تم اتباعه إلى تبادل المعلومات، الأمر الذي نعتبره مفيدا في عمل المجلس، حيث أنه يوفر معرفة مباشرة بالتحديات والتصورات والمخاوف المتعلقة بقوات الشرطة في الميدان. وندعو، كما يشير القرار، إلى مواصلة عقد هذه الاجتماعات في المستقبل.

وسيكون تحليل أعمال هذا الشهر ناقصا إذا لم يسلط الضوء على الجوانب التي نرى أنها تحتاج إلى تحسين. ومن الضروري عند تحليل مختلف الحالات التي هي قيد نظر مجلس الأمن، أن نفعل ذلك من منطلق النظر في الحالة ميدانيا وإدراك خصوصية كل موضوع استنادا إلى ظروفها، وبالتالي منع البنود الأخرى من جدول الأعمال من التأثير على المناقشات ذات الصلة.

فيما يتعلق بالمسائل التي يبدو من المناسب متابعتها في المستقبل، يبدو أن الحالة في جنوب السودان واحدة منها. ونرحب بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الأمر الذي من شأنه، في جملة أمور، الاستمرار في توفير الحماية للسكان المدنيين المتضررين من ذلك الصراع. وهذه إحدى الوثائق التي نؤيدها ونرحب بها. ومع ذلك، يؤسفنا أنه لم يتم مؤخرا إحراز تقدم ملموس في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار أو التوصل إلى حل سياسي للحالة الخطيرة في البلد. ومن الأمور التي تبعث على القلق البالغ العلامات المثيرة للقلق بأن القتال يمكن أن يبدأ مرة أخرى، في نهاية موسم الأمطار، وبالتالي تفاقم الصراع وتعميق الأزمة الإنسانية المزرية أصلا. ونحن نقدر الجهود التي تبذلها البعثة في إنجاز ولايتها المتمثلة في حماية السكان المدنيين، ولكن نود أن نؤكد على الالتزام باحترام حرمة منشآت الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الحالة الإنسانية في العديد من البلدان التي تم النظر فيها خلال هذا الشهر، تبرز أهمية كفالة حرية حركة الموظفين العاملين في الحقل الإنساني المنتشرين في بعثات المختلفة ووصولهم إلى كافة المناطق اللازمة لإنجاز مهمتهم، سواء كانت إنسانية أو تتعلق بالحماية أو التحقق.

وفي الختام، نتمنى النجاح لزملائنا في وفد تشاد، ونحن نتعهد بتقديم دعمنا لرئاستهم في شهر كانون الأول/ديسمبر.

السيد عميش (الاردن): كوني المتحدث صاحب رقم الحظ ١٣ في هذه الجلسة فلم يعد لدي الكثير لأذكره. ولكني أشارك كل من سبقني بتقديم الشكر والتقدير لكم ولكافة أعضاء الفريق العامل معكم على حسن أدارتكم لأعمال المجلس خلال هذا الشهر.

معبرا بشكل خاص وباختصار عن تقديرنا للجهود القيادية التي بذلتموها من خلال تنظيم جلسة النقاش المفتوحة حول التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب (انظر S/PV.7316) وكذلك عملكم في مجال المراجعة الشاملة لأنظمة الجزاءات. ونثمن المبادرة الأسترالية بتنظيم نقاش بشأن الدور الذي يقوم به مكون الشرطة في عمليات حفظ السلام (انظر S/PV.7317)، والتي تكللت باتخاذ القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤).

ختاما، سيدي الرئيس، اتقدم بالتهنئة للرئاسة التشادية القادمة وأتمنى لها كل التوفيق.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشكركم وأشكر وجميع أعضاء فريقكم كثيرا، سيدي الرئيس. وشأني شأن سائر الزملاء، أود أن أنوه بعملكم، ليس خلال شهر رئاستكم فحسب، ولكن طوال العامين اللذين تقاسمنا خلالهما خبرة العضوية في المجلس. ومن الواضح أننا لا نحمل نفس الرأي في جميع المسائل، وهذا أمر جيد، ولكننا تعلمنا الدخول في حوار واحترام اختلافاتنا.

لقد نشرتم تلك الروح نفسها في رئاستكم – روح وفدكم وهو بلد ديمقراطي قادر على الحوار. وهي روح الاستماع

إلى المواقف المختلفة، وإطلاق المبادرات القيمة والمفيدة جدا لوفدكم من أجل الوفاء بمسؤوليتنا جميعا بوصفنا أعضاءَ في هذا المجلس، والنهوض بها دون تخفيض المستوى المطلوب، ولكنها تسعى إلى إعطاء الأولوية، والسعي والعمل بلا كلل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء. وهذه هي الطريقة التي تجعل المجلس يحرز تقدما. إن عدم التوصل إلى توافق في الآراء في المجلس يعني أنه سيكون هناك المزيد من الضحايا في العالم الحقيقي. ولذلك، نود أن ننوه إلى أن تقديرنا ليس فقط بالنسبة لشهر واحد وإنما لتجربتنا المشتركة.

ونرحب أيضا بالجلسة الاختتامية الحالية. لقد عقد عشرة أعضاء في المجلس جلسات اختتامية من هذا القبيل أثناء رئاساتهم في عام ٢٠١٤، ونأمل أن تستمر هذه الممارسة، كما قلت من قبل، وذلك من أجل مواصلة بناء الثقة، وليس تغيير البرنامج فحسب، ولكن بناء الثقة بين الدول الأعضاء كي يأتوا للمشاركة وهم يعلمون أنهم ليس مجرد متفرجين سلبيين، بل إنهم فاعلون رئيسيون أنداد في المجتمع الدولي.

ولقد كان تشرين الثاني/نوفمبر شهرا مكثفا – كما لاحظ الجميع، وكما نؤيد أنا وفريقي ذلك – إذ شمل على العديد من الأنشطة الإلزامية، مثل تجديد الولايات، والجلسات التي تقضي قرارات سابقة للمجلس بعقدها، بالإضافة إلى الجلسات الطارئة، والثلاث مبادرات القيمة للرئاسة: مكافحة الإرهاب، عناصر الشرطة في عمليات حفظ السلام، والجزاءات. وليس من الحكمة أن أتكلم عنها جميعا، وسأكتفي بالتركيز على المبادرات الأسترالية الثلاثة.

شددت المناقشة المفتوحة بشأن الإرهاب (انظر S/PV.7316) برئاسة وزير خارجية أستراليا، الذي نتوجه إليه بتحياتنا مرة أخرى، على أن التهديد الذي يشكله الإرهاب اليوم – وأنا أتكلم في صيغة الجمع – يحتل مرة أخرى اهتمام المجلس ووسائط الإعلام والمجتمع الدولي والخوف الجماعي. ويأتي هذا التهديد في صميم التدابير الرامية إلى منع توسع نطاق ذلك الرعب.

ومع ذلك، نفهم أيضا أنه ليس إرهاب الماضي العائد ليصبح محط اهتمامنا. لقد أصبح أكثر تعقيدا بكثير من حيث الكيفية التي يعمل بها. وله تشكيلات متعددة ويستخدم قنوات معقدة ومبتكرة في تحريض الشعوب على الإرهاب في جميع أنحاء العالم. وهذه أشكال من العنف لا نزال غير قادرين على فهم جذورها تماما. ولا يكفي أن نقول إنهم متعصبون. لا يمكننا ببساطة أن أقول إنهم ظهروا بين عشية وضحاها بتصميم من هذا القبيل. نحن نتكلم عن أفراد من بلدان متقدمة النمو تنضم إلى الجماعات الإرهابية للقتال في بلدان فقيرة – بلدان تعاني من فقر مدقع وتنهكها النزاعات.

وفي إطار مجلس الأمن وفي أماكن أخرى، ولذلك، يجب أن نفكر مليا فيما يجري – وهو الأمر الذي سيتطلب وقتا أطول من مدة الخمس دقائق المقررة بموجب المذكرة S/2010/507. لماذا يقوم هذا الإرهاب بإيقاع الأفراد الأصغر سنا في شركِه، بما في ذلك النساء والأطفال، واستخدامهم لارتكاب الأفعال الشنيعة، كما أشارت ممثلة لوكسمبورغ؟

وحسب قناعة الأرجنتين، وعلى النحو الذي أعربنا عنه في المناقشة، فلئن كانت الاستجابة الرامية إلى التصدي للإرهاب، بما في ذلك التحدي الجديد المتمثل بتجنيد واشتراك المقاتلين الإرهابيين الأجانب، تتطلب عنصرا عسكريا، فإنه لا يمكننا أن نختصر المسألة في ذلك. وقد أخفقنا عندما حددنا البُعد العسكري وحده لمكافحة الإرهاب. لا يزال يتعين علينا، في هذا المنعطف من العمل العسكري، مكافحة الإرهاب في إطار سيادة القانون ومع احترام الإجراءات القانونية الواجبة. إن التدابير التي اتخذتها الدول لمكافحة الإرهاب يجب أن تحترم احتراما كاملا القانون الدولي، ولا سيما قانون حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني وقانون اللاجئين. كما يجب

أن تحترم هذه التدابيرُ المقاصدَ والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، مثل السيادة، السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول، ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

المسألة الثانية هي قراركم، سيدي الرئيس، إلى عقد أول اجتماع لمجلس الأمن بشأن شرطة الأمم المتحدة (انظر S/PV.7317) الذي اعتمد فيه أول قرار بشأن نفس الموضوع (القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)). وتعلق الأرجنتين على هذه المسألة أهمية كبرى،كوننا من المساهمين الرئيسيين في المنطقة في مراقبي الشرطة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونأمل أنكم، سيدي، قد زرعتم البذور التي ستؤتي ثمارها في السنوات المقبلة، وتتلقى الاهتمام الذي تستحقه في المجلس.

ونحن نعتقد أن القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤) يقدم وصفا هاما للأهمية الناشئة والمتزايدة للدور الذي تضطلع به عناصر شرطة في بعثات حفظ السلام، ولا سيما فيما يتعلق بحماية المدنيين. ونرحب بتأكيد القرار على الدور الذي يمكن أن تضطلع به عناصر شرطة في تيسير مشاركة وإدماج المرأة في حل الصراعات وبناء السلام، فضلا عن الحاجة إلى زيادة عدد النساء في الشرطة في البعثات، وتعزيز التنسيق مع المستشارين المعنيين بحماية النساء والأطفال.

وللأسف، ومع ذلك، نشعر بالقلق إزاء عدم وجود ذِكر محددة في نص القرار لولاية اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام، وهي لمحفل الوحيد في الأمم المتحدة المكلف بالنظر على نطاق واسع في عمليات حفظ السلام من جميع جوانبها، بما في ذلك التدابير الرامية إلى تحسين قدرة المنظمة على الاضطلاع بهذه العمليات. وينبغي للأمين العام بالتالي أن يولي الاعتبار الكامل لتلك الولاية عند وضع وتنفيذ المعايير والمبادئ التوجيهية والإجراءات من أجل تحسين أنشطة عمليات حفظ السلام، بما في ذلك العناصر الشرطية.

ثالثا وأخيرا، نود أن نبرز اقتراح أستراليا الداعي إلى النظر في اتخاذ تدابير ترمي إلى تحسين نوعية واتساق المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة إلى المجلس، ولجانه وأفرقة الخبراء، وبالتالي، إلى تحسين نوعية واتساق المساعدة التي يقدمها المجلس إلى الدول الأعضاء في تنفيذ الجزاءات.

تجدر الإشارة إلى أنني قلت في جلسة الاختتام المعقودة في نيسان/أبريل الماضي (S/PV.7166) إنه بينما يبدو أن مجلس الأمن يتحرك بحزم أكبر نحو استخدام الجزاءات بطريقة تتسم بقدر أكبر من المسؤولية، من الضروري أن ننظر إلى ما يمكن أن نفعله من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالجزاءات، اتفق مع معظم أعضاء المجلس ومعكم، سيدي، على أنه يتعين القيام بشيء ما بشأن الجزاءات في هذا اليوم الماطر. إذ عندما يكون الجو ماطرا، نستخدم المظلات. ونعلم أننا سنبتل إذا استخدمنا مظلات بها ثقوب. فما الذي أعنيه بقول ذلك؟ نحن نشتكي ونفرض الجزاءات، ثم لا يتم الامتثال لتلك الجزاءات. وعليه، فإما أن نغير المظلات أو نواجه العاصفة وألا نجعل من الجزاءات وحدها السبيل الوحيد للمضي، بل ينبغي أن نضع على طاولة البحث البدائل المختلفة المتاحة أمام المجلس. ومن المؤكد أن الأرجنتين ستستمر في التمسك بموقفها بشأن ما اقترحناه فيما يتعلق بتوسيع نطاق ولاية مكتب أمين المظالم لتشمل الأشخاص والكيانات الآخرين المدرجة أسماؤهم في قوائم جميع لجان الجزاءات.

أنا لا أقول إن الروح السائدة في المجلس هي مثل مظلة بدون ثقوب، ولكن يسود أحيانا شعور بأن الجزاءات انتقائية وعشوائية وبأن هناك نوع من التعسف العقابي. وفي ما يتعلق بالتعسف العقابي، فإنه عندما كان نظامنا الديمقراطي في منطقتي وفي بلدي أقل ديمقراطية، تسبب نظامنا الجنائي في إلقاء الفقراء والمهاجرين والمنحدرين من أصل أفريقي والشباب في غياهب السجون. فامتلأت السجون بأولئك الأشخاص. وبدأنا ندرك

أن هذه المنظومة العقابية التعسفية والانتقائية لم تعزز السلام ولا الديمقراطية ولا التماسك الاجتماعي. لذلك، وبعد أن أصلحنا تلك النظم العقابية في قلب بلداننا، أعتقد أن علينا أن نفكر حقا بصدق وبإنصاف في المعنى الذي ينبغي أن تعنيه الجزاءات. وأنا أعتقد أنها ضرورية، ولكنها ينبغي أيضا أن تكون شرعية وليست مجرد تعسفية.

سيدي الرئيس، أود أن أشكركم وأن أشكر فريقكم. وأود أن أرحب بالوفود الجديدة. إذ أن ذلك مثل ما يحدث في المطاعم، فعندما تكون الموائد مشغولة بالكامل، يوجد دائما أشخاص يصطفون بانتظار الجلوس. وأنا أرى ستة فنزويليين ينتظرون هناك. وأعطيهم مقعدي. وأرحب بهم. وأرحب بجميع البلدان الجديدة التي ستشغل مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن. إنها حقا مسؤولية صعبة. وأود أن أشكر السفير كوينلان على هذه الجلسة الختامية بصفته رئيس مجلس الأمن وعلى مهنيته وحسه بالأخلاقيات المؤسسية.

في الختام، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي بالتوفيق لتشاد في كانون الأول/ديسمبر، الشهر الذي يحتفل فيه الكثيرون منا، المؤمنون وغير المؤمنين على حد سواء، بالرغبة في إحلال السلام على الأرض. ويحدوني الأمل في أن نحظى بشهر يعمه السلام.

أود أن أتطرق إلى تعليق أدلى به أحد الزملاء. الحقيقة أن الأعضاء الجدد سيكتشفون أن أفريقيا تستأثر بالكثير من وقتنا على جدول أعمالنا. إذ توجد المناطق التي ينتشر فيها العنف والفقر المنظم والصراع في أفريقيا أكثر من أي مكان آخر. حقا هناك حالات سياسية معقدة للغاية وصراعات على السلطة وأعمال عنف جديدة وقديمة، ولكن الحقيقة أيضا أنه يجب التوقف عن اعتبار أفريقيا هدفا للجشع المفرط اليومي من أجل تحقيق الربح والاتجار بالأجساد.

السيد زاو يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): تود الصين أن تشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم.

كان تشرين الثاني/نوفمبر شهرا حافلا بالأعمال. فقد اتخذ المجلس قرارات بتمديد ولايتي بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان (القرار ٢١٨٧ (٢٠١٤)) ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا – بيساو (القرار ٢١٨٦ (٢٠١٤))؛ وقرارا لمكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية (القرار ٢١٨٢ (٢٠١٤))؛ وآخر يتعلق بقوات تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك (القرار ٢١٨٣ (٢٠١٤)). واتخذ المجلس أيضا قرارا بشأن عمل الأمم المتحدة في المجال الشُرطي (القرار ٢١٨٥ (٢٠١٤)) وأصدر بيانات رئاسية بشأن تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا (S/PRST/2014/24) ومكافحة الإرهاب (S/PRST/2014/23) وجمهورية الكونغو الديمقراطية (S/PRST/2014/22) وتشيد الصين بالرئاسة الأسترالية لنجاحها في إدارة أعمال المجلس خلال هذا الشهر.

فيما يتعلق بعمل المجلس خلال تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أشدد على النقاط الثلاث التالية:

أولاً، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، لقد صادف ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويُذَكّرُ هذا اليوم المجتمع الدولي مرة أخرى بالحاجة الملحة إلى التوصل إلى حل للقضية الفلسطينية. وفي الآونة الأخيرة، تزايد التوتر بين فلسطين وإسرائيل وهو ما تعتبره الصين أمرا مثيرا للقلق الشديد. وندعو الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس ونحث إسرائيل على أن تتوقف فورا عن بناء المستوطنات وعلى أن تنظر بجدية إلى الشواغل المشروعة لفلسطين والدول العربية والعالم الإسلامي فيما يتعلق بالمقدسات الدينية في القدس الشرقية، وأن تتجنب أي أقوال أو أفعال قد تزيد من تصعيد الحالة. وينبغي للأطراف

ذات الصلة، التي تعمل بالنيابة عن المجتمع الدولي، أن تعزز التنسيق وأن تعمل بتآزر من أجل إعادة الطرفين إلى مسار المحادثات والمفاوضات الصحيح. ويتحتم أن يتحمل المجلس المسؤولية اللازمة؛ وينبغي ألا يكون التقاعس عن العمل خيارا من الآن فصاعدا. وتدعو الصين إلى تصرف سريع للمجلس من أجل إجراء مشاورات بشأن مشروع القرار المقدم من الأردن بالنيابة عن الدول العربية من أجل الاستجابة لمطالبهم المشروعة ومطالب فلسطين. وتنضم الصين إلى المجتمع الدولي في مواصلة العمل بشكل بناء نحو إيجاد حل لقضية فلسطين.

ثانياً، فيما يتعلق بمسألة بوروندي، توشك ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل في بوروندي على الانتهاء في نهاية الشهر القادم. وخلال السنوات القليلة الماضية، عمل المكتب بنشاط لمساعدة حكومة بوروندي في الاضطلاع بجهود بناء السلام والتعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويحدونا الأمل في أن يعزز المكتب تنسيقه مع الحكومة من أجل الانتقال بنجاح من المكتب المتكامل إلى فريق الأمم المتحدة القُطْري. وفي الوقت نفسه، ندعو المجتمع الدولي إلى أن يواصل تقديم المساعدة إلى بوروندي في إطار التحضير للانتخابات العامة في السنة المقبلة على أساس الاحترام الكامل لسيادة بوروندي.

ثالثا، عقد المجلس في هذا الشهر مناقشة مفتوحة بشأن مسألة مكافحة الإرهاب (انظر S/PV.7316) واعتمد بيانا رئاسيا في ختام الجلسة. وتشيد الصين بأستراليا على إطلاق تلك المبادرة وعلى جهودها المبذولة في ذلك الصدد. وفي الوقت الحاضر، ما زال المشهد الدولي في مكافحة الإرهاب يعتريه الغموض الشديد. فقد أصبحت وسائل تجنيد وتمويل المنظمات الإرهابية ذات طابع دولي بشكل أكبر، وذلك بانضمام الشباب في صفوفها وزيادة اعتمادها على التكنولوجيا الرقمية. وتحض الصين المجتمع الدولي على التخلي عن الكيل بمكيالين في مكافحة الإرهاب ومراعاة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة واحترام سيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ومن المهم بشكل حيوي أن تقوم الأمم المتحدة ومجلس الأمن بدور قيادي وأن يتخذا تدابير فعالة من أجل منع المنظمات الإرهابية من استخدام الإنترنت لبث المواد السمعية والبصرية التي تروج للإرهاب والعنف، ونشر أيديولوجيات متطرفة، وتجنيد أعضاء جدد وجمع الأموال، والتحريض على رسم الخطط وتنفيذ أعمال إرهابية. وتؤيد الصين جهود المجتمع الدولي في تعزيز تبادل المعلومات والاستخبارات وتشاطر الممارسات الفعالة وتعزيز بناء القدرات واتخاذ إجراءات مشتركة من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

في الختام، أود أن أعرب عن أطيب تمنياتي لتشاد على توليها رئاسة المجلس لشهر كانون الأول/ديسمبر.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله. وقبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة للمجلس في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، أود أن أعرب أنا وفريقي الأسترالي بالكامل عن مدى تقديرنا لما وجدناه من تعاون وروح زمالة بل وحتى مشاركة وجدانية من قبل جميع زملائنا في المجلس.

ونعرب عن شكرنا وامتناننا على كل أشكال المساعدة والدعم التي تلقيناها من شعبة شؤون مجلس الأمن التي اعتمدنا عليها لكفاءتها المهنية واجتهادها وجديتها، ولجميع الموظفين الآخرين في خدمات المؤتمرات وسائر أجهزة الأمانة العامة، بما في ذلك موظفو الأمن. لقد عملوا جميعا بكفاءة كبيرة وكانوا أصدقاء لفريق المجلس. وأتوجه بالشكر للمترجمين الشفويين الذين كثيرا ما اضطروا لمنحنا بعض الوقت الإضافي في الجلسات الطويلة.

بما أن فترة رئاستنا ستنتهي في الأيام القليلة القادمة، أنا على يقين بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن تمنياتنا لوفد تشاد بفترة رئاسة جيدة للغاية في شهر كانون الأول/ديسمبر. ولن أقول ”حظا طيبا“ فحسب. إذ أنه على الرغم من أننا نتمنى ذلك، بطبيعة الحال، أعتقد أنه يبدو جلياً لنا جميعاً أن الوفد التشادي قد برهن أثناء تحضيراته لشهر كانون الأول/ديسمبر على أنه لن يكتفي بالاعتماد على حسن الحظ. ومن ثم، فإننا نتطلع إلى شهر بناء ومثمر للغاية. وأنا أعلم أن الوفد التشادي يمكنه توقع الحصول على كامل دعم جميع أعضاء المجلس بلا قيود.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.